# Administrative Institutions in Yemen during the Second Ottoman Period

"Al-Hujariya District, Taiz Province A Historical Field Study"

Dr. Abdul Hameed Hameed Mohammed Saif

Teacher of Administrative Sciences and the Chairman of Administrative Information Programs Department, Faculty of Community, Al-Hogaria , Taiz, President of the Muath Developmental Foundation.

## Research Summary

Yemen's political and military history in particular has received many historical studies and studies in general in contrast to the scarcity of research related to administrative history. In this context, the main problem of the research revolves around the existence of administrative institutions in Yemen during the Second Ottoman era, which managed life affairs and achieved the stability of Yemen after the diaspora which it came to in the past. The aim of this research is to highlight the most prominent administrative institutions in the district of Al-Hajariya district, Taiz province and the most important local administrative leaders who participated in governance efficiently and effectively. It will also shed light on the Ottoman administrative history and the administrative experience that has been ruling for more than 6 centuries which can benefit in shaping the future.

The research is of great importance because it dealt with a qualitative issue related to the administrative history of Yemen in the second ottoman period. It dealt with the most important local figures, who held high positions in AL-HUJARIYA district, which resulted in shaping a new era for Yemen. ALTHOUGH that era did not continue, its effects and enlightenments are still prevailing. In addition, the importance of the research lies in the researcher's affiliation to the region itself and his specialization in administrative and institutional work.

The researcher has combined between the historical method of analytical documentation through many sources and references, the most important of which are the Ottoman annual reports about Yemen, and the field study which adopted the ethnographic and monographic tools through

interviews, observations and field visits. Based on these historical data, the research was divided into two main sections: (i) The Ottoman administration in the state of Yemen and (ii) the Ottoman administration in the district of Al-Hujariya, Taiz Province.

**The most important results of the research are the following:**

The administrative division in the state of Yemen, in Taiz in general and in Al-Hujariya in particular was in accordance with a clear geostrategic vision of the Ottoman Empire, with commitment to laws, regulations and regulations in all fields. Institutions in line with the principles of modern management whether administrative, supervisory or judicial and many other service units also existed. Some of its buildings are still high and its administrative features are prevalent in the Yemeni administrative system to this day. The research also proved that Al-Hujariya district was of a great administrative importance to the Ottomans more than any other districts and as an evidence to this, three Yemenis were appointed as Qaimaqams (sub-governors). They also involved the people of Al-Hujariya effectively in the local administration, some of them emerged in the social development, which strengthened the brotherly harmony between Yemenis and Ottomans socially and militarily through marriages and sacrifices in the battlefields against the English.

Among the most important recommendations of the research are :

- Strengthening brotherly relations and historical ties between Yemenis and Ottoman Turks at all levels.

- Encouraging the scientific research movement and motivating researchers to carry out researches in the field of Ottoman administrative history in Yemen.

- Finding mechanisms to preserve Ottoman structures and endowments.

- Renovating the building of Qaimmaqam in Turba city, Alshmayateen center presently, as soon as possible before it collapses to be a museum and a witness of the history of the Ottoman culture in Yemen through coordinating with the local authority.

# المـؤسسـات الإدارية في اليـمن خـلال العـهد العثـماني الثـاني

## "قضاء الحجرية ـ لواء تعز ـ دراسة تاريخية ميدانية"

**د/عبد الحميد حميد محمد سيف**

**أستاذ العلوم الإدارية المساعد ورئيس قسم نظم المعلومات الإدارية بكلية المجتمع، الحجرية، تعز؛ رئيس مجلس إدارة مؤسسة معاذ التنموية**

**ملخص البحث**

لقد حظي تاريخ اليمن السياسي والعسكري ـ على وجه الخصوص ـ بالعديد من الدراسات والدراسات التاريخية، مقابل ندرة كبيرة في الابحاث المتصلة بالتاريخ الإداري. وفي هذا السياق تتمحور إشكالية البحث الرئيسة حول وجود مؤسسات إدارية في اليمن خلال العهد العثماني الثاني أدارت شؤون الحياة وحققت لولاية اليمن الاستقرار بعد الشتات الذي وصلت اليه في الماضي. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أبرز المؤسسات الإدارية في قضاء الحجرية لواء تعز وأهم القيادات الإدارية المحلية التي شاركت في الحكم بكفاءة وفعالية، وكذلك تسليط الضوء على التاريخ الإداري العثماني وتلك التجربة الإدارية التي ظلت تحكم ما يزيد عن 6 قرون، للاستفادة منها في رسم ملامح المستقبل.

ويكتسب البحث أهمية كبيرة كونه تناول موضوع نوعي يتعلق بالتاريخ الإداري لليمن في العهد العثماني الثاني، وتطرقه لأهم الشخصيات المحلية التي تولت مناصب رفيعة في قضاء الحجرية واثر ذلك في رسم ملامح عهد جديد لليمن ـ وإن لم يقدر له الاستمرار ـ ظلت بعض اشراقاته وآثاره سائدة حتى هذه اللحظة، فضلا عن انتماء الباحث للمنطقة المبحوثة نفسها وتخصصه في الجانب الإداري والعمل المؤسسي.

وقد جمع الباحث بين المنهج التاريخي التوثيقي التحليلي من خلال مصادر ومراجع عديدة من أهمها السالنامات العثمانية الخاصة باليمن، وبين الدراسة الميدانية التي اعتمدت الادوات الاثنوجرافية والمونوغرافية من خلال المقابلات والمشاهدات والنزول الميداني. وبناء على تلك المعطيات التاريخية تم تقسيم البحث إلى محورين اساسيين الاول الإدارة العثمانية في ولاية اليمن، والثاني الإدارة العثمانية في قضاء الحجرية لواء تعز.

ومن أبرز النتائج التي توصل اليها البحث ما يلي : أن التقسيم الإداري في ولاية اليمن ولواء تعز عموما وقضاء الحجرية خصوصا تم وفق رؤية جيواستراتجية واضحة للدولة العثمانية، مع التزام الانظمة والقوانين واللوائح في كافة المجالات، كما تبين وجود مؤسسات ـ

انسجمت مع مبادئ الإدارة الحديثة- ادارية ورقابية وقضائية ووحدات خدمية عديدة، لا تزال بعض مبانيها شامخة وملامحها الإدارية سائدة في النظام الإداري اليمني حتى اليوم، كما برهن البحث أن قضاء الحجرية احتل أهمية إدارية كبيرة عند العثمانيين اختص بها دون غيرها من الاقضية بدليل تولى ثلاثة يمنيين منصب قائم مقام في قضاء الحجرية، وإشراك أبناء الحجرية - بفاعلية - في الإدارة المحلية، برز دور بعضهم في التنمية الاجتماعية، ، مما عزز الانسجام الاخوي بين اليمنيين والعثمانيين اجتماعيا وعسكريا، من خلال ، المصاهرة والتضحيات في ميادين القتال ضد الانجليز.

ومن أبرز التوصيات التي خلص اليها البحث: تعزيز العلاقات الاخوية والروابط التاريخية بين اليمنيين والاتراك العثمانيين على كافة المستويات، وتشجيع حركة البحث العلمي وتحفيز الباحثين لإنجاز ابحاث في مجال التاريخ الإداري العثماني في اليمن، وايجاد آليات للحفاظ على المنشآت والاوقاف العثمانية وترميم مبنى قائم مقام الكائن في مدينة التربة - مركز مديرية الشمايتين حاليا- بصورة عاجلة قبل أن يتعرض للانهيار، وتهيئته ليكون متحفا وطنيا في المدينة - بالتنسيق مع السلطة المحلية - كشاهد على التاريخ الحضاري العثماني في اليمن.

**مقدمة**

لقد حظي تاريخ اليمن بالعديد من الدراسات التي دونت باستفاضة للصراعات السياسية والعسكرية، لكنها أغفلت تناول التاريخ الإداري1 سواءً لمن حكموا المنطقة وأوصلوها ـ في ظل حكمهم ـ إلى مرحلة انهيار المؤسسات والتشظي والشتات، أو أولئك الذين أعادوا لليمن وحدته السياسية والجغرافية فأضحت اليمن في عهدهم ولاية واحدة2، واستطاعوا خلال فترة حكمهم من عام 1872م وحتى 1918م بناء دولة لها مؤسساتها الإدارية وأجهزتها الأمنية والخدمية المستندة على الأنظمة والقوانين الإدارية الحديثة، التي أثرت ـ ايجابا ـ في ماضي اليمن وحاضره ومستقبله.

وتتمحور إشكالية البحث الرئيسة حول وجود مؤسسات إدارية في اليمن خلال العهد العثماني الثاني أدارت شؤون الحياة وأمنت الاستقرار في مجال مكاني تاريخي يتسم برصيده التاريخي والمؤسسي ـ متمثلاً بقضاء الحجرية لواء تعز ـ الذي بقيت بعض ملامحه الإدارية والتنظيمية سائدة في النظام الإداري اليمني حتى عهد قريب.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أبرز المؤسسات الإدارية المدنية في قضاء الحجرية التي سادت خلال العهد العثماني الثاني، وفي مقدمتها مؤسسة قائم مقام قضاء الحجرية والمحكمة الابتدائية ومجلس إدارة قضاء الحجرية، وغيرها من المؤسسات والوحدات الإدارية والخدمية، والتعريف بأبرز القيادات الإدارية المحلية التي شاركت في التنمية الاجتماعية بكفاءة وفعالية. كما يهدف إلى تفعيل المسار البحثي للتاريخ الإداري العثماني وسبر أغوار تجربة إدارية ظلت تحكم ما يزيد عن (30) ولاية قرابة ( 6) قرون، للاستفادة منها في رسم معالم المستقبل.

ويكتسب البحث أهمية كبيرة ونوعية مرتبطة بأهمية الموضوع نفسه الذي يتسم بالجدة والفرادة، كونه تناول التاريخ الإداري للدولة العثمانية في اليمن في العهد الثاني ـ بمجاله المدني ـ ومؤسساته الإدارية وتناوله ـ لأول مرة ـ لأبرز الشخصيات المحلية التي تولت مناصب رفيعة

---

**1-** التاريخ الإداري هو دراسة التطور التاريخي للمبادئ والمؤسسات والممارسات الإدارية وقد كان جزء من علم الإدارة لكنه أصبح ـ مع الوقت ـ علما مستقلاً يدرس المتغيرات التي حدثت في كافة مجالات الإدارة وأسهمت في بناء إدارة حكومية معاصرة، ويهتم التاريخ الإداري بالمنهجيات والقوانين الإدارية والخدمات المدنية والعلاقة بين الحكومات والمجتمع وكذلك القيادة والإدارة العليا والمهام وشؤون الموظفين ولإجراءات الإدارية، القوانين الأنشطة والمهام والمصروفات والخطط آليات الإشراف وخطوات اتخاذ القرار. John Caldwell, *The Movement Of Tobacco Mosaic Virus In The Tomato*, CrossRef), 1955, p 455.& *Raadschelders, J.C.N. (1994). "Administrative History: Contents, Meaning and Usefulness". International Review of Administrative Sciences. 60: 117–29.*& Edgar Norman Gladden *A History of Public Administration From the eleventh century to the present day*, First published: September 1972a: viii- x.

2- ناجي صرصور، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في بناء تركيا الحديثة، القاهرة، د.ن،2002م، ص 36.

في إدارة قضاء الحجرية، فضلاً على انتماء الباحث للمجال المكاني المدروس ومتخصص ـ أيضاً ـ بمجال الإدارة كمدرس اكاديمي يُدرس في كلية بنفس المنطقة، ويتمتع بخبرة في مجال إدارة المؤسسات وخاصة المؤسسات غير الربحية، كما يعد البحث اضافة مهمة للحقل الإداري التاريخي الذي لم يحظَ بدراسات نوعية، لا سيما تلك الحقبة التاريخية التي شهدت فيها ولاية اليمن خطوات متقدمة نحو الإدارة العصرية، التي لو استمرت حينها ـ كما يرى بعض المؤرخين ـ لكانت اليمن حالياً ـ بمقوماتها الحضارية التي تمتلكها ـ من بين اكثر بلدان المنطقة استقراراً وتنمية، ولدفعت اليمن نحو الحياة العامة الملائمة قياساً بما تمتلكه من مقومات حضارية متنوعة3.

اعتمد البحث على المزاوجة بين المنهج التاريخي التوثيقي التحليلي وبين الدراسة الميدانية، بسبب ندرة المصادر والمراجع وجدة موضوع البحث، حيث يستند على أهم السالنامات4 الخاصة بولاية اليمن، والأدوات الاثنوجرافية والمونوغرافية، من خلال معاينة البيئة المكانية للدراسة بما فيها المؤسسات والشخصيات، واجراء المقابلات والمشاهدات والتوثيق الميداني، لتقصي الحقائق وجمع المعلومات، لا سيما تلك التي تتعلق بالقيادات التي شاركت في الإدارة المحلية.

وبناءً على تلك المعطيات التاريخية تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين وهما على النحو الآتي:

1- الإدارة العثمانية في ولاية اليمن خلال العهد العثماني الثاني: نستطرق في هذا المحور إلى الأهمية الجيوستراتيجية لولاية اليمن عموما ولواء تعز خصوصا؛ بجانب مناقشته التقسيم الإداري وأبرز المؤسسات الإدارية آنذاك.

2- الإدارة العثمانية في قضاء الحجرية لواء تعز ونتناول فيه أهمية قضاء الحجرية والتقسيم الإداري فيه وأهم المؤسسات الإدارية التي كانت سائدة فيه آنذاك.

3- فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن (1872- 1918)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص 430.

4- هو التقرير السنوي الصادر عن ولاية اليمن ويحتوي على ملخص لأهم الاحداث وعلى اسماء الموظفين المدنيين والعسكريين برتبهم وصفاتهم. انظر علي سعد طواف، حفظ الوثائق خلال فترة الحكم العثماني لليمن، بحوث الندوة الدولية حول اليمن: اليمن في العهد العثماني، صنعاء، 16- 17 ديسمبر2009م، استانبول، 2011م، ص 219-225.

### 1-1 الأهمية الجيواستراتجية لولاية اليمن:

تحتل اليمن أهمية استراتيجية كبيرة، نظراً لموقعها الجغرافي في الجزء الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية[5] وطبيعتها التضاريسية المتنوعة[6]، وتحكمها بأهم طرق التجارة العالمية التي تربط قارتي آسيا وأوروبا[7]، لتحكمها بمضيق باب المندب[8]، المدخل الجنوبي الوحيد للبحر الأحمر[9]، كأنسب وأقصر الطرق للتبادل التجاري بين الشرق والغرب[10]، وتمتلك اليمن امتداداً

---

[5] - تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، يحدها شمالاً نجد والحجاز وجنوباً المحيط الهندي وخليج عدن والبحر العربي. انظر: شهاب محسن عباس، جابر على السنباني، جيومورفولوجيا اليمن، مركز عبادي، صنعاء،ط1، 1999م،ص 5؛ عيدروس علوي بلفقيه، جغرافية الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن، د.ط، 1994، ص 17.

[6] - تمتاز اليمن بتضاريس ومناخ يمتاز بالتنوع، وتتشكل تضاريسها من سهول ساحلية ممتدة جنوباً وغرباً بطول ألفي كم، وسهول داخلية منحدرة باتجاه الشمال والشرق، وسلسلة جبال ممتدة من الجنوب مروراً بالوسط حتى اقاصي الشمال، بارتفاعات تجاوز بعضها 3670 م فوق سطح البحر، وكذلك المرتفعات الشرقية وهضبة حضرموت الشرقة. انظر: عباس، السنباني، م.س ، ص 5؛ عيدروس، م.س، ص 60، عباس؛ السنباني، م.س، ص 30-35؛ محمد محمود الصياد، جغرافية الوطن العربي، ج1، دار النهضة، بيروت، د.ط، 1970، ص 66؛ محمود على محسن السالمي، محاولات توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط1، 2001م، ص 22.

[7] - عبدالسلام محمد أحمد الصباري، الصلاة الاجتماعية بين اليمن والغرب الإسلامي، من الفتح حتى منتصف القرن 5 الهجري- إلى 11 م، بحث دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس - جامعة المولى اسماعيل، 2000- 2001، ص 23.

[8] - باب المندب: هو مفتاح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والمضيق الإستراتيجي المهم فيه، يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، ويعد بذلك من أهم وأخطر الممرات والمضايق العالمية؛ حيث يصل بين الشرق والغرب وتسيطر اليمن على حركة الملاحة المارة عبره من خلال جزيرة ميون(بريم). انظر: آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1993م، ص21؛ قصي كامل أحمد شبيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1994م، ص8؛ وليد جرادات، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1986م، ص23.

[9] - صالح على باصرة، قراءة سريعة للتاريخ المشترك في حياة منطقة الخليج العربي واليمن، سبأ، العدد 1-11، 2002م، جامعة عدن، ص 157- 182.

[10] - عماد قدورة، نحو أمن عربي للبحر الاحمر، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، العدد22، ص 11- 30.

بحرياً يصل طوله إلى 2000كم11، وعدداً كبيراً من الجزر أهمها ميون12 وسقطرى وكمران13، والموانئ البحرية المهمة، أهمها ميناء عدن الذي عده البعض عين اليمن14.

كما تعد اليمن صاحبة حضارة متقدمة منذ أقدم العصور، ولها ارتباطات تاريخية بحضارات قديمة كالهندية والبابلية والمصرية، وقد أطلق عليها اليونانيون بالعربية السعيدة، فضلاً على امتلاكها مقومات التقدم والتحضر الذي يتمثل بموقعها المتميز وثرواتها الطبيعية - النباتية والمعدنية - العديدة15، وأراضيها الخصبة الواسعة التي يمكن زراعتها طوال العام، واستنادها على أساس اقتصادي قوي قدر لحضاراتها البقاء رغم النكسات التي تمر بها حتى هذه اللحظة16.

ولهذا كانت الدولة العثمانية تدرك - في الماضي - أن الموقع الاستراتيجي17 الذي تحظى به اليمن18، ذا قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية19، لكنها أضحت أكثر يقيناً - في الحاضر -

---

11- صالح علي باصرة، "البحر الأحمر، التاريخ والآفاق المستقبلية لأمنه واستقراره"، سبأ، جامعة عدن، العدد6، 1992م، ص94_107.

12- جزيرة ميون: جزيرة صغيرة تقدر مساحتها بحوالي 13كم مربع، تقع عند مدخل باب المندب وتتحكم بالجهة الجنوبية للبحر الأحمر وتقسم باب المندب إلى ممرين: أحدهما شرقي يسمى باب الإسكندر، عرضه نحو 3كم وعمقه 26م، والآخر غربي يسمى ممر ميون يبلغ اتساعه 20كم وعمقه 300 م، وهو الممر المائي الدولي. أطلق عليها الأجانب حديثاً اسم بريم بينما عرفت قديماً بجزيرة باب المندب. انظر: جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، د.ت، ص17؛ عبد الرقيب سعيد ثابت، "الجزر اليمنية في البحر الأحمر"، مجلة كلية الآداب، جامعة عدن، العدد1، 2002م، ص100_117؛ عبد الله علي بورجي، "الجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن"، قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، رأس الخيمة، العدد4، 1999م، ص10_35؛
B. George: A historical Gogrophy of British Empire, seven Edition, London, 1924, P145.

13- جاد طه، م. س، ص 18.

14- شاكر مصطفى، المدن في الإسلام حتى العصر العثماني، ج1، دار طلاس، دمشق، ط2، 1997م، ص 287.

15- سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى 1904-1948م، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، ص 16- 19.

16- سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن(1538_1635م)، دار الأمين، القاهرة، ط5، 1999م، ص 5- 6.

17- موقع استراتيجي يعني امتلاك مقدرات بشرية سياسية عسكرية جغرافية اقتصادية دبلوماسية عسكرية، تؤمن بلوغ الأهداف .انظر: عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافيا العلاقات السياسية، دراسة تحليلية، لعلم الجيوبوليتيك، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1977م، ص 65.

18- أحمد محمد بن بريك، اليمن والتنافس الدولي في البحر الاحمر، (1869-1914)، دار الثقافة العربية، الشارق، ط1، 2001م، ص 17، خالد بن محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، دار الهلال، الشارقة، د.ط، 1987م، ص 10؛ السالمي، م.س ، ص 11.

19- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة، القاهرة، 1986، ص 120.

أن هذه الأهمية- في المقابل - عامل جذب لاختراق المنطقة20 واحتلالها21، وخاصة البرتغاليين الذين هددوا بالاستيلاء على مكة والمدينة22، وأيقنت أن قرار التدخل في هذه المنطقة بات فريضة، لحماية اليمن وتعزيز أمن الحرمين الشريفين23، وتأمين اقامة قواعد عسكرية لمهاجمة سفن البرتغاليين، وايقاف تغلغلهم في البحر الأحمر24، وتأمين الخط التجاري الدولي المهم - اقتصاديا وعسكريا- بالنسبة لها حاضرا ومستقبلاً25، وكذلك تطويق الصفويين في فارس من الجهة الجنوبية لتحالفهم مع البرتغاليين26، ولئن كان البعض يرى في قرار دخول الدولة العثمانية اليمن التي تبعد عنها ألفي ميل تقريبا27، أنه ضرب من العبث، إلا أن الحقائق تؤكد أن ذلك تم وفق رؤية جيواستراتجية ودراسة تحليلية لطبيعة اليمن ومقوماتها الحضارية، وطبيعة الحياة في هذا البلد الأرض والإنسان، الموضع والموقع ، وتحديد المنهجية الإدارية العصرية الصحيحة، التي ينبغي أن تُحكم بها هذه المنطقة مستقبلا، وتقييم التجربة السابقة التي حكمت بها الدولة العثمانية اليمن في الماضي لرسم رؤية إدارية وسياسية للمستقبل، لا سيما وأن العهد العثماني الثاني في اليمن - لحسن الحظ - واكب اصلاحات تشريعية مدنية وعسكرية - على مستوى المركز والولايات - التي احدثت تحولا نوعياً في نمط الإدارة العثمانية - تنظيمياً وادارياً - وأصبح موضوع الإدارة الحديثة للدولة والعوامل المرتبطة بها محل تقدير واهتمام - وإن كانت خطوة متأخرة - بجانب الاهتمام بالمجال العسكري الذي كان - في الماضي - جوهر التركيز دون غيره، لا سيما وأن الجميع أدرك - مؤخراً - أن النجاح في إدارة دولة أو مؤسسة -

---

20- ديفيد جورد هاجارث، اختراق الجزيرة العربية: سجل لمعرفة الغرب بشبه الجزيرة العربية، ترجمة صبري محمد محسن، مراجعة جمال زكريا قاسم، القاهرة، ط2، 2009، 13 – 20.

21- محمود على محسن السالمي، م.س، ص 18.

22- خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، دار المدار الإسلامي، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار الكتب الوطنية بنغازي – ليبيا، ص 198.

23- سيار كوكب على الجميل، تكوين العرب الحديث(1516_1916م)، دار الشروق، عَمَّانْ، ط1، 1997م، ص125؛ محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، د.ط، د.ت، ص71.

24- السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب(1840_1909)، المطبعة العالمية، القاهرة، د.ط، 1970م، ص 73.

25- محمود علي عامر، وثائق عثمانية عن اليمن خلال القرن 10هـ/16م، المركز الوطني للوثائق، صنعاء، د.ط، 1989م.ص 81.

26- فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (1839_1918م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1987م، ص 21.

27- أباظة، م.س، ص29.

كما يرى رواد ايكولوجية الإدارة 28 - مقترن بالفهم الصحيح للإدارة وتفاعل كافة العناصر المكانية والبشرية المحيطة بها29.

وفي السياق ذاته، حظي لواء تعز30 - ايضاً - بنفس الأهمية الجيواستراتجية بالنسبة للعثمانيين، نظراً لموقعه الجغرافي الذي يتوسط ولاية اليمن، ويربط بين مناطقها الاستراتيجية في الغرب والجنوب والشمال والوسط وزاد من هذه الأهمية اشراف تعز وتحكمها بباب المندب والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر عبر جزيرة ميون المهمة31 وتوسطها لمينائي عدن والمخا32. ويصف القائد العثماني سعيد باشا باب المندب بأنه من أهم ما يكون لسلامة عموم اليمن33، محققاً لتعز أهمية بحرية كبيرة بجانب أهمية الممر البري الدولي التجاري _ عبر السعودية _ من وإلى سائر دول الخليج باستثناء عمان34. كما تمتاز تعز بطبيعة أخّاذّة 35 وتاريخ

---

28- دراسة البيئة المحيطة بأي مؤسسة أو سلطة إدارية، يقود إلى فهم طبيعة الإدارة بطريقة صحيحة (تقدير الزمان والمكان والانسان). انظر: الهادي عبد الله عبد الصم، السلطة الإدارية بين التركيز والتخويل، ط 1، د.ن، ام درمان، 1985م، ص 29.

29- عبد اللطيف علي المياح، علاقة السياسة الجغرافية( الجيوبولتيك بالإستراتيجية، مجلة آفاق استراتيجية ، ع1، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، ايلول، 2000م، ص 75.

30- يعد لواء تعز من أهم مناطق اليمن من حيث طبيعتها وموقعها وبيئتها العامة. يبعد عن صنعاء 245كم، ويعتبر حلقة الوصل بين المناطق والمحافظات الساحلية الغربية والجنوبية من جهة وبين المناطق والمحافظات الوسطى والشمالية الجبلية من جهةٍ أخرى. انظر: امال محمد، م.س، ص ..

31- محمود قاسم الشعبي، "تعز في عيون رجال السلك الدبلوماسي والمستشرقين والرحالة1948_1962"، ضمن: المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة تعز ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: تعز(عاصمة اليمن الثقافية) على مر العصور، 25_27مايو 2009م، ج3، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز ، ص984_1052.

32-آمال ابراهيم محمد،م.س، ص 21

- سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، 1839-1967م، صنعاء، مطابع التوجيه المعنوي2004م ، ص ، -

87 33

34- فيصل سعيد فارع، تعز فرادة المكان وعظمة التاريخ، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، ط2، 2012م، ص41.

35- فيها جبل صبر بعلوه الشامخ الذي يصل إلى 3015م فوق سطح البحر، الذي وصف بأنه سلطان جبال اليمن انظر: ابن المجاور، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر، مراجعة وتهميش ممدوح حسن، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1996م، ص184-186. ووصفه القائد العثماني سلمان ريس بالعظيم والكبير وشبهه بجبل مدينة بورصة التركية، وقد قدم سلمان ريس إلى اليمن بصحبة حسين الرومي وتمكن من الاستيلاء على تعز، وقد كتب تقريره في 10 شعبان 931هـ/ 2 يونيو 1525م وقدمه للصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي قدم حينها إلى مصر لإخماد ثورة أحمد باشا. للمزيد عن التقرير وأسبابه ونتائجه. انظر: فيصل عبد الله الكندري، "تقرير سلمان ريس"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 48، 1994م، ص117_145؛ منتدى العرب المسافرون، مدينة بورصة، تاريخ النشر(2010/2/27م)، تاريخ المطالعة(9/9/ 2017م). http://travel.maktoob.com

عريق36 ، حظي بأوصاف بديعة من قبل الكثير من المؤرخين والكتاب والمهتمين37، الذي حدى بأحد هؤلاء ـ من غير اليمنيين ـ اعتبار تعز قلب اليمن38.

وبناءً على ما سبق، فإن أهمية تعز بالنسبة للدولة العثمانية بمثابة امتداد لتلك الرؤية الجيوستراتجية الجمعية التي ترى في وحدة اليمن مصير لا يمكن التفريط فيه على الاطلاق، مع الاعتبار الخاص لهذا اللواء، الذي ترى فيه الدولة العثمانية ـ بموقعه وانسجامه مع العثمانيين ـ قاعدة لبسط نفوذها في بقية أرجاء اليمن، وفي هذا الصدد فقد انضمت تعز للدولة العثمانية دون مواجهة، ورحب سكانها وأعيانها بالعثمانيين ودخل معهم طابوران من الجنود شاركوا في

36ـ وكانت ـ تاريخياً ـ مدينة تعز عاصمة للدولة الرسولية، وتميزت بالازدهار العلمي والادبي، والقلاع الشامخة والمآذن، وعاصمة للواء تعز في العهد العثماني الثاني، ويحيط بها ـ كما وصفها تقرير عثماني ـ سور له ثلاث بوابات هم باب المشرق، وباب اليمن، وباب المغرب، ويوجد في كل باب مركز لإقامة الجنود لحماية المدينة. انظر: ابراهيم بن أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج1، دار الكلمة، صنعاء، د.ط، ص 231؛ سالناما اليمن، سنة 1304، ص 235.

37ـ وصفها العديد من المهتمين والرحالة والمؤرخون والساسة والدبلوماسين العرب والاجانب بأنها: كرسي اليمن، حاضرة ملك اليمن، قلب اليمن، دمشق اليمن، بورصة اليمن، ملكة الجنوب اليمني، عاصمة التعايش والتجانس والعطاء، عاصمة النهضة، الخاصرة الوطنية والجغرافية لليمن، مستودع النضال والتضحيات والتاريخ، عاصمة الثقافة، مدينة العلم والجمال والإبداع. انظر: محمود قاسم الشعبي، م. س، ص984_1052، رأفت غنيمي الشيخ، "مؤتمر تعز عام 1977م حول أمن البحر الأحمر"، ضمن: المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة تعز ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: تعز(عاصمة اليمن الثقافية) على مر العصور، 25_27مايو 2009م، ج3، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، ص1053_1065؛ فيصل بجاش على حميد، "دوافع تأسيس توران شاه لمدينة تعز"، ضمن: المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة تعز ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: تعز (عاصمة اليمن الثقافية) على مر العصور، 25_27مايو 2009م، ج1، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، ص182_198؛ فيصل عبد الله الكندري، م.س، ص117_145؛ منتدى العرب المسافرون، مدينة بورصة، تاريخ النشر(2010/2/20م)، تاريخ المطالعة(9/9/ 2017م). http://travel.maktoob.com، الرحالة الإنجليزي Scott الذي زار تعز سنة 1973م؛ مؤسسة العفيف، الموسوعة اليمنية، ج1، صنعاء، ط2، 2003م، ص689؛ وفاء المطري، واعد باذيب: تعز عاصمة التعايش والأحرار وسنخدمها بمختلف المجالات في ظل قيادتها الشابة، التغيير نت، تاريخ النشر(2012/12/6م)، تاريخ المطالعة(2017/9/17م). http://al-tagheer.com/news.

37ـ اليمن السعيد، تعز عاصمة للثقافة اليمنية، نشر بتاريخ(18 سبتمبر 2012م)، تاريخ المطالعة(7 سبتمبر2017م).http://www.yemensaeed.com

37ـ وفاء المطري، واعد باذيب، تعز عاصمة التعايش والأحرار وسنخدمها بمختلف المجالات في ظل قيادتها الشابة، التغيير نت، تاريخ النشر(2012/12/6م)،تاريخ المطالعة (2017/7/7م)-http://al-tagheer.com/news51659

38ـ رأفت غنيمي الشيخ، "مؤتمر تعز عام 1977م حول أمن البحر الأحمر"، ضمن: المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة تعز ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: تعز(عاصمة اليمن الثقافية) على مر العصور، 25_27مايو 2009م، ج3، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، ص1053_1065.

حملات عسكرية ضد الإنجليز كما سيذكر لاحقاً39، ويُعْزِي البعض حالة التقبل والترحاب هذه، للانسجام الاجتماعي الذي تعمق - عبر مراحل تاريخية مختلفة - بين الأتراك وأبناء تعز40.

ويتضح من خلال المحور الأول إدراك العثمانيين أهمية موقع اليمن والابعاد الجيوستراتجية التي كانت محل تقديرهم، والخطوات التي انتهجتها الدولة العثمانية لتطوير أدائها الإداري المدني في اليمن كما سيأتي.

### 2-1 الإدارة العثمانية في ولاية اليمن

لقد أدرك العثمانيون أن تحقيق الاستقرار في اليمن عامل تمكين للدولة العثمانية وحماية للحرمين الشريفين، لا سيما وانها تمتلك موارد ومقومات جيواستراتيجية مساعدة لتحقيق ذلك، من خلال الإدارة الصحيحة والاستثمار الامثل للموارد، وهذا ما تعزز لدى الوالي أحمد مختار باشا - بعد دخوله اليمن - الذي أكد بأن رؤيته الإدارية لولاية اليمن - وفق النظام الجديد الخاص بالولايات - هي تحقيق الاستقرار من خلال التنمية، وكان يرى بأن ترك السلاح من قبل الشباب الذين يتم استغلال حاجتهم، هو شغلهم بالعمل والإنتاج41.

وفعلاً، بدأ الوالي - من اليوم الأول - بتنفيذ اللائحة الإدارية العمومية للولايات والترتيب للبناء التنظيمي والإداري في الولاية42. ووضع خطة لبرنامج التقسيم الإداري للولاية، منطلقاً من مبدأ ثابت أن اليمن وحدة واحدة أرضاً وإنساناً، وكانت بداية موفقة حيث تعامل مع اليمن على أنها وحدة جغرافية وسياسية واحدة 43، وتم تقسيم اليمن وفق معايير محددة44، قدرت

---

39- فؤاد عبد الوهاب الشامي، علاقة العثمانيين بالإمام يحي ، صنعاء، مركز الرائد للدراسات والبحوث، ط1، 2014م، ص 132-147.

40- محمد أحمد المجاهد، مدينة تعز: غصن نظير في درجة التاريخ الغربي، تعز: المعمل الفني للطباعة 1997م، صـ من 16-17.

41- نور الدين بك، يمن لائحة سي، 45، العزير، م.س، ص214.

42- تعد المرحلة التي حكم بها المشير أحمد مختار باشا هي بداية الانطلاق نحو البناء الإداري والمؤسسي بصفته قائدا للقوة العثمانية في اليمن حيث رفع بتاريخ 1873م لائحة سميت لائحة اصلاح وتنظيم ولاية اليمن والتي رسم فيه اهم ملامح التنظيم الإداري للولاية مراعيا المعايير الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والقبلية وعلاقة ولاية اليمن بالولايات والمناطق المجاورة. انظر: عبدالكريم العزير، التشكيلات المركزية العثمانية والادارة المحلية في اليمن 1850-1918 ،صنعاء،2003م ، ص 24-60.

43- سيد مصطفى سالم، مراحل العلاقات اليمنية السعودية ( 1158- 1353 /1754- 1934 )، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003م،ص232.

44- من أبرز هذه المعايير المعيار الجغرافي ويضم: الموقع الاستراتجي، حدود ومساحة المناطق، حدود ومساحة النواحي والعزل والقرى التابعة لها حدود الولاية مع الولايات والمناطق المجاورة لها - المعيار الاجتماعي والقبلي ويضم هذا المعيار: العادات والتقاليد، الجانب المذهبي، الجانب القبلي والاسري، اما المعيار التاريخي والسياسي فيضم الأهمية التاريخية للمناطق، الأهمية الاستراتيجية (مركز الولاية والألوية والأقضية ورمزية المنطقة سياسيا وعسكريا، أما المعيار الامني والعسكري فيضم: موقع المنطقة، البنى التحتية والانشطة لاقتصادية( توفر شبكة الطرقات، تأمين

لليمن وحدتها الضاربة في اعماق التاريخ45، بخلاف الأئمة أو الإنجليز الذين زرعوا الفتنة والفرقة بين اليمنيين 46. وقد حظيت خطوة التقسيم قبولاً وارتياحاً لدى أبناء اليمن جميعهم ـ من عانوا التمزق ـ خاصة أبناء المناطق الجنوبية الشرقية، كونها عززت قوة اليمن ورسخت وحدته47،– شمالاً وجنوباً ـ في ولاية وإدارة مركزية واحدة48، يرأسها والي، تضم الولاية عدة ألوية، ويضم اللواء ـ الذي يرأسه متصرف49 ـ عدة أقضية، ويضم القضاء ـ الذي يرأسه قائم مقام50 ـ عدة نواحي، بينما تضم الناحية ـ التي يرأسها مدير ـ عدد من العزل والقرى ويتولى أمرها مختار القرية. كما تشكل بموجب هذه اللائحة ـ أيضاً ـ مجالس إدارية ورقابية وبلدية في مركز الولاية والألوية والاقضية51، بحيث تم تقسيم ولاية اليمن ـ دون الخوض بتفاصيل التغييرات ـ إلى أربعة ألوية وهي52: لواء صنعاء، لواء عسير، ولواء الحديدة، ولواء تعز53، إضافة إلى النواحي التسع54 التي لم تشهد أي تشكيلات إدارية فعلية، بل وجد فيها بعض المظاهر التي يمكن تسميتها ـ تجاوزاً ـ تشكيلات إدارية 55.

ويعد لواء تعز من أهم الألوية التي اهتم بها العثمانيون ـ كما ذكر ـ وكان محل تقديرهم أثناء عملية التقسيم الإداري له، وتم مراعاة كافة العوامل الجغرافية والتاريخية والسياسية، وخلص تقسيم لواء تعز ـ وفق اللائحة ـ إلى (6) أقضية وهي قضاء تعز الذي يضم أربعة نواحي

---

الاتصال، المباني الآمنة والمحصنة، التجارة الزراعة انشطة السكان. انظر: الأرشيف العثماني -boa<meclis imahsus <rade ,No ,.1922؛ العزير، م.س، ص 24-60.

45- اينالجيك، م.س، ص 201.

46- سلطان بن محمد القاسمي ، الاحتلال البريطاني لعدن، ط1، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 1991م، ص 146.

47- ومما يؤكد ذلك قبول بعض مناطق اليمن السيادة العثمانية ومنهم السلطان بدر الطويرق، وكان في أشد الحاجة لمساندة العثمانيين له ضد هجمات البرتغاليين المتكررة على سواحله وخاصة ميناء الشحر. اينالجيك، م. س، ص 199.

48- محمد بن أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، شركة العقيلي، جازان، ط2، 1989م، ص 299 – 315)

49- المتصرّف: هو مسؤول يترأس الجهاز الإداري في اللواء، وكان يُعين بموجب فرمان (مرسوم) يصدره السلطان العثماني حسب المادة (29) من قانون الولايات لعام 1864، وهو مسؤول أمام الوالي عن تنفيذ الأعمال والواجبات المحددة له حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة. انظر: الدستور، م1 ، ص 397.

50- منصب قائم مقام هو أعلى منصب إداري في القضاء، والقضاء هو وحدة جغرافية أصغر من اللواء، ويتم تعيين قائم مقام من قبل الحكومة المركزية، ويشرف عليه متصرف اللواء. انظر: المادة 43، نظام الولايات، ص 389.

51- الدستور، م1 ، ص 397.

52- سالناما اليمن لعام 1313: ص 250- 298.

53- يضم ستة قضوات: قضاء تعز وتتبعه ناحية (ذي السفال، خور الشيخ سعيد)، وقضاء المخاء ويشمل نواحي المخاء قضاء العدين ويضم ناحية العدين، وقضاء اب وقضاء قعطبة وتتبعه ناحية قعطبة والحواشب، وقضاء الحجرية الذي سيعرض بالتفصيل لاحقاً.

54- تشمل أراضي قبائل كل من: العبدلي، والفضلي، والعقربي، والحوشبي، والعلوي، والأميري، والصبيحي، واليافعي، والعولقي. أنظر: جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص 286.

55- العزير، م. س، ص 299؛ طواف، م.س، ص 219- 225.

وهي تربة القحيم ومقبنة والقماعرة وذي يشرق، وقضاء اب ، والعدين، والمخا وقعطبة، والحجرية56، وضمت اليه لاحقا ثلاث نواحي جديدة هي القبيطة، المقاطرة وجبل حبشي57.

وفي هذا السياق، يتضح أن التشكيل الإداري للأجهزة لم يتم إلا بعد استكمال التقسيم الإداري للمناطق، والانتهاء من تجهيز البناء التنظيمي للأجهزة والوحدات الإدارية المختلفة، وبعد ذلك تم البدء بتشكيل الجهاز الإداري للواء تعز، حيث تم تعيين متصرف اللواء وكان حينها ـ على سبيل المثال ـ حكمت باشا ونائب المتصرف محمد رحمي أفندي، وكذلك تعيين المحاسب ومدير التحريرات58 ومفتي اللواء محمد مجاهد، كما ضم الجهاز الإداري العام للواء59ـ أيضاً ـ الإدارة المالية وإدارة قلم التحريرات، ومجلس البلدية، ومجلس إدارة اللواء ووحدات أخرى كما سيأتي لاحقاً60، أما منصب قائم مقام والمدير والمختار فكان يتم تعيينهم ـ وفق اللائحة ـ للوحدات الإدارية الجغرافية الأصغر المتمثلة بالقضاء والمديرية والقرية كما سيأتي لاحقاً.

وفقاً لهذا التوجه الإداري الحديث من قبل الدولة العثمانية، شهد لواء تعز حركة فاعلة لبناء الأنظمة الإدارية في المجالات المدنية والعسكرية، وبدأ يتشكل الوعي الإداري وتقدير العمل المؤسسي وفق الأنظمة والإجراءات الإدارية الرسمية، وتأهيل الموظفين الناشئين لاستيعاب العمل في المؤسسات61، كما برزت انشطة عديدة حسنت الصورة المدنية الحضرية لمدينة تعز( مركز اللواء) من خلال انشاء المقرات الحكومية والمنشآت الخدمية التعليمية62 والصحية ومبنى البلدية63، وشق طريق (صنعاء – تعز)، وربط خطوط التلغراف64، ولكن ـ رغم هذه الانجازات ـ ظل البناء الإداري للتشكيلات والوحدات الإدارية يسير ببطء ولم يكن بنفس المستوى أو السرعة التي تم بها انجاز البناء التنظيمي، لكن يحسب لهذه المرحلة ـ التي واجهت الكثير من التحديات ـ أنها حققت الاستقرار الأمني وأوجدت وعياً إدارياً وتنظيمياً لدى العاملين،

56ـ أحمد راشد بك، تاريخ اليمن وصنعاء ص 163.

57ـ يلدريم آغان أغلو وآخرون، ص 576.

58ـ مدير التحريرات هو الذي يقوم بتحرير المخاطبات التي تتم بين القائم مقامية والمتصرفية والجهات الاخرى. انظر: طواف، م. س ، ص 219-225.

59ـ الإدارة المالية المكونة ـ حينها ـ من باش كاتب اسماعيل أفندي وثلاثة كتبة للواردات، وادارة قلم التحريرات وتضم خمسة واحد برتبة مسود اول برتبة أفندي واخر مسود ثاني واربعة في قسم التبييض يرأسهم واحد برتبة أفندي، وكذلك البلدية التي تكونت من محمد أفندي رئيسا ومصطفى أفندي طبيبا.

60ـ سالناما اليمن ، 1313 هـ ، ص 289- 290.

61ـ محمد أحمد المجاهد، م.س ، ص171.

62ـ تم بناء مدرسة رشدية في مدينة تعز تتكون من اربعة طوابق. انظر: المجاهد، م.س، ص 175.

63ـ يلدريم وآخرون، م.س، ص 176-177.

64ـ المجاهد، م.س، ص 235.

دفعهم للبدء بخطوات جادة لاستكمال البناء الإداري للمؤسسات الإدارية والخدمية والتنموية بمشاركة المجتمع المحلي كما سيأتي.

**1- 3 المؤسسات الإدارية في ولاية اليمن:**

مما لا شك فيه أن البناء الإداري في الدولة العثمانية تطور عبر مراحل طويلة، حيث كانت الإدارة ـ قبل عهد التنظيمات[65] ـ خاضعة لميراث تقليدي برجماتي مهمته في الدرجة الأولى تحقيق الأمن وتجميع الضرائب[66]، ولم تكن ـ على سبيل المثال ـ مؤسسات الدولة مهتمة بالخدمات العامة[67]، إلى أن أتى القرن التاسع عشر الذي شهدت فيه الإدارة العثمانية تحولاً تنظيمياً وتشريعياً كبيراً، حيث كان هذا العصر ـ كما وصفه البعض ـ عصر الاجتهاد الإداري الذي أضاف للإرث الإداري العثماني ـ الذي بني خلال 150 سنة مضت ـ قيمة تنظيمية مهدت لبناء المؤسسات وفق مبادئ الإدارة الحديثة، التي استدعت التأثير الفاعل للمجتمع المحلي[68]، ونقل معطيات الحداثة ـ التي بلغها الغرب آنذاك ـ إلى المؤسسة العسكرية كجوهر اهتمام لدى الدولة، بسبب تردي الجيش ـ تنظيما وإدارة وتدريبا وتسليحا ـ ثم نقلها ـ أيضاً ـ إلى المؤسسات الإدارية بمختلف تخصصاتها، والتي بدأت أولى خطواتها بإصدار أول خطوط التنظيمات المعروف بخط شريف كلخانة[69] 1839م[70].

أما الوضع الإداري في اليمن خلال الفترة (1635 وحتى عام 1871م) ، فقد وصل إلى مستوى الانهيار المؤسسي للدولة، فقدت خلالها اليمن وحدتها ومؤسساتها ونسيجها الاجتماعي ـ كما ذكر سابقاً ـ وأضحت اليمن اجزاءً مبعثرة[71]. وكان دخول العثمانيين لليمن بقيادة أحمد

---

[65]- التنظيمات : هو عهد التشريع الذي تمثل بوضع تنظيم متكامل ونظام تشريعي جديد وعملية تقنين جديدة تشمل كافة فروع الإدارة المدنية والعسكرية وتبنى نظام مالي مركزي قائم على قانون الموازنة مؤسسات إدارية وخدمية تدير شؤون الحياة العامة، وفق اللوائح الاجراءات الإدارية والقوانين المحددة. انظر : أكمل الدين إحسان أوغلى، (إشراف وتقديم)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، د.ط، 1999م، ص316-317.

[66]- أوغلى، م.س، ص 317.

[67]- سيد مصطفى سالم، المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الاول، 1538 -1635، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة: 1971م، ص 8- 9.

[68]- أوغلى، م.س، ص 317 .

[69]- خط شريف كلخانة المعروف بـ فرمان كلخانة هو فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول يوم 26 شعبان 1255 هـ الموافق3 تشرين الثاني 1839 م، وبها بدأت حركة الإصلاحات الواسعة المعرفة بـ» التنظيمات. انظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، (1421 هـ/ 2000 م، ص 75-76.

[70]- وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما، مجلة تبين، مجلة محكمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص 7 – 22.

[71]- سيد مصطفى سالم، المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الاول، م.س، ص 6.

مختار باشا صنعاء عام 1871 م، بمثابة طوق نجاة لليمن الأرض والإنسان، وفرصةً - أيضاً - للوالي أحمد مختار باشا لتحقيق الاستقرار في اليمن وبناء جهاز الدولة وفق أطر إدارية وتنظيمية حديثة[72] . ويحسب لهذا الوالي خلال عام (1872/ 1873م) - وهي مدة ولايته - دوره في استعادة وحدة اليمن ووقف نزيف الدم بين اليمنيين وانهاء الشتات والتمزق الذي شهدته اليمن في ظل حكم الأئمة المتناحرين[73]، وبناء التنظيم الإداري - المدني والعسكري - لولاية اليمن، واستكمال تشكيل الجهاز الإداري العام للدولة، والبدء بخطوات جادة لبناء المؤسسات الإدارية والقضائية والخدمية وانجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية. ويمكن استعراض أهم المؤسسات التي سادت حينذاك - بإيجاز - على النحو الآتي:

[72] - عبد الكريم العزير، اليمن في العهد العثماني، الاصلاحات العثمانية في اليمن اثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا، بحوث الندوة الدولية، 6/17/2009 ،ص192.

[73] - محمد فريد المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية،دار النفائس، بيروت،1977، ص254.

**أولا / مؤسسة الوالي:**

يعد منصب الوالي أعلى منصب في الولاية، وهو ممثل السلطان74، ويتم تعينه بإرادة سنية75، ومدة ولايته غير محددة76، ويعتبر الوالي وكيل النظارات في الولاية، وله مهام إشرافية وإدارية أخرى عديدة77، كالإشراف على جميع الوحدات الإدارية الرسمية المدنية والعسكرية في الولاية، والاشراف على الفيلق السابع الذي كان مقره في صنعاء78. وقد تداول هذا المنصب منذ عام 1972 وحتى 1918 (13) والياً79، واتسمت ولايتهم بالمسؤولية وتأمين الاستقرار وتطوير الأداء الإداري والقضائي80، ولم تخل ولاية بعضهم ـ مثل أي بلد ـ من القسوة وسوء الإدارة، التي كانت تخضع ـ غالباً ـ للرقابة والمساءلة81.

وضمن الجهاز الإداري العام للولاية، هناك ـ أيضاً ـ نائب الوالي الذي كان يشغل منصب مفتي وقاضي الولاية وكان ـ على سبيل المثال ـ أزهري زاده محمد سعيد افندي هو نائب ولاية اليمن ومفتيها والقاضي الأول، ويضم بقية الجهاز الإداري العام منصب الدفتر دار82 وهو المسؤول الأول عن كافة الشؤون المالية في الولاية، ومنصب المكتوبجي83، وكان لهؤلاء مهام عديدة ومحددة في الدستور تنفيذاً للمادة الرابعة من نظام الولايات العمومية84.

---

74ـ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي(1514_1914م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، 1985م، ص69.

75ـ بقرار من السلطان بعد موافقة مجلس الوكلاء وعرض نظارة الداخلية، انظر الدستور الترتيب الاول، ج1، ص 608- 626.

76ـ اباظة، الحكم العثماني في اليمن (1872- 1918)، م.س ، ص 18.

77ـ الدستور ترتيب اول ، ج 1، ص 608.

78ـ عبد الواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، مطبعة حجازي، القاهرة، ط2، 1947م.ص 259-383.

79 ـ الواسعي ، ن.س، ص 259- 383.

80ـ العزير، م. س، ص 206.

81ـ الواسعي، م.س، ص 242- 262

82ـ الدفتردار: هو أكبر موظف في الإدارة المالية في الولاية ويعمل تحت إشراف الوالي وتوجيهاته. وممن تولى هذا المنصب في ولاية اليمن حسن واهب أفندي، و جمال بك الذي تولى منصب المكتوبجي. انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العهد العثماني، القاهرة، 1988م، ص 446؛ سالناما اليمن، 1311هـ.

83ـ المكتوبجي هو المشرف على الأعمال المتعلقة بالمراسلات والمكاتبات الرسمية والإشراف على المطبعة، وإعداد السالنامات..الخ. انظر: علي سعد طواف، م.س؛ سالناما اليمن لعام 1311 هـ.

84ـ الدستور، م1، ص 401. انظر جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 1991م، ص192.

**ثانياً/ المؤسسات الرقابية والاستشارية:**

تعد الرقابة من أهم مبادئ الإدارة الحديثة التي اهتمت بها الإدارة العثمانية - بعد التنظيمات - وفعّلت آلياتها ومؤسساتها، حيث شهدت الدولة العثمانية تأسيس مجالس استشارية ورقابية عديدة، فضلاً عن اللجان والهيئات التي كانت تشكل وفق الأنظمة والقوانين بمهام محددة لتحقيق رقابة فاعلة على الأداء الإداري والأمني. وشهدت اليمن في العهد العثماني الثاني تجربة فريدة على المستوى المحلي - قياساً بواقع اليمن في الماضي - والتي تمثلت بتشكيل مجالس إدارية واستشارية عن طريق الانتخابات[85]، ومن أبرزها[86]: مجلس الإدارة[87] مجلس البلدية[88]، والمجلس العمومي للولاية[89]، والمشاركة في مجلس المبعوثان (مجلس النواب)[90]، وقد منحت هذه التجربة - رغم حداثتها - فرصة للتمثيل الشعبي في مؤسسات جديدة، وأعطت الحق لهذه المؤسسات في محاسبة من يسيئ استخدام الوظيفة العامة، وكانت فرصة للتحول نحو الحياة المدنية - رغم الصعوبات - والإدارية المؤسسية القائمة على النظام والقانون ودولة المؤسسات.

85 الدستور – ترتيب ثاني – ج1، ص 608 – 651، استانبول، 1228؛ العزير، م.س، ص 184.

86 فاروق أباظة، الحكم العثماني في اليمن، م.س، ص 345.

87- سالنامات اليمن 1311هـ .

88- يتشكل المجلس البلدي وفق المادة(111) من نظام الولايات، ويتكون من رئيس ونائب وستة أعضاء ومستشارين وطبيب ومهندس، مدتهم عامين، يتم انتخابهم بنفس طريقة مجلس الإدارة، ومهمتهم النظر في الاحوال المدنية لمركز الولاية واللواء والقضاء. انظر: كوثراني، م.س، ص 2.

89- المجلس العمومي أحد التشكيلات الرقابية والاستشارية في الولاية، ويرأس المجلس الوالي، وينوب عنه أحد ممثلي الشعب، ويتم انتخاب كل عضو عن كل 12الف نسمة من الذكور، وكانت أهم وظائف المجلس مراجعة التقرير السنوي وإقرار موازنة الولاية وعقد القروض الخاصة بالمشاريع النافعة، والتدقيق والمراجعة للحساب الختامي وتكون قرارات المجلس قطعية. أنظر العزير، التشكيلات الادارية، م.س، ص 187 188.

90- مجلس المبعوثان مقره في عاصمة الخلافة اسطنبول، ويتشكل اعضاؤه بنسبة عضو لكل خمسين الف من الذكور يتم انتخابهم وفق لائحة الانتخابات، عن طريق مجلس الولاية، وكان هناك أعضاء فاعلين من ولاية اليمن استطاعوا تغيير أحد الولاة ( أحمد فيضي باشا 1905- 1908م) وتعيين حسن تحسين باشا 1908- 1910م، وكان لهم حق إبداء الرأي قبولاً أو رفضاً، وشارك ولاية اليمن بعدد اثنا عشر عضواً، عام 1329هـ الموافق 1911م . ومن مهام المجلس مراجعة القوانين وإقرار الموازنة واستجواب الحكومة واستقبال الشكاوى ومحاسبة المخالفين. انظر: العزير، التشكيلات الادارية، م.س، ص 62- 64؛ اوجلو، م.س، 118- 138؛ عبد الواسع الواسعي، م.س، ص43 ؛ سعد بن محمد الشرقي، ليلة خلع السلطان عبدالحميد، تحقيق: محمد عيسى صالحية، دار البشير ، الاردن، ص 99.

**ثالثاً/ المؤسسة القضائية**

اتسمت الدولة العثمانية باهتمامها الكبير بالقضاء، وشهد تطوراً ملحوظاً عبر مراحل تاريخية مختلفة، ويعد القرن التاسع عشر عهد التشريع والتطوير الذي حقق نظام عدلي حقوقي قانوني يؤمن العدالة وفق اصول إدارية وتنظيمية حديثة.

وقد انعكس هذا التطور على وضع القضاء في اليمن، التي شهدت ـ لأول مرة في تاريخها ـ نظام قضائي حديث قائم على القوانين والأنظمة.

وبرزت في اليمن مؤسسات قضائية عديدة من أهمها المحكمة الشرعية في مركز الولاية التي كان يرأسها قاض وهو من كبار العلماء والفقهاء وشهود الحال وكتبة وقسام، وموظفين آخرين[91]، والمحاكم الابتدائية في مراكز الألوية وتتكون من قاض يرأس المحكمة واربعة اعضاء- بينما تتكون من ثلاثة بينهم رئيس في مراكز الأقضية[92]، ومحاكم النقض والإبرام، والنيابات، والنائب العمومي (النائب العام) ووكلاءه، وديوان الاستئناف في مركز الولاية ويتكون من رئيس وأربعة أعضاء[93]، وايضاً هيئة التفتيش القضائي التي تعد من أهم التشكيلات القضائية، وتتكون من رئيس وسبعة أعضاء يتم انتخابهم بطريقة معينة[94]وتقوم الهيئة بمهام محددة[95]، كما أنشئت المحكمة التجارية الوحيدة في لواء الحديدة لتتولى فصل الدعاوى بين التجار اليمنيين والأجانب[96].

وعلى المستوى الإداري شهدت الإدارة القضائية نقلة نوعية حديثة في جانب الأرشفة والتوثيق وحفظ السجلات الشرعية[97]، وفي إجراءات التقاضي والمرافعات، تجاوز قاعدة التقاضي التقليدية التي كانت قائمة على قاضٍ واحد [98]، ناهيك عن استقلالية القضاء (إدارة

---

[91]- سالناما اليمن، 1311هـ ، ص 342 .

[92] سالناما اليمن 1311هـ ؛ العزير، م.س ، ص 257.

[93] يتم انتخابهم من قبل العلماء المحليين في الولاية، ويتولى الديوان مراجعة الأحكام الصادرة من قبل النواب في الألوية والقضوات وإصدار القرارات المناسبة بشأنها، انظر: الأرشيف العثماني – استانبول؛ العزير، م.س، ص 256، (Y.A.HUSVESIKA NO: 148/22 )

[94]- يتم انتخاب أربعة منهم من الهيئات العلمية المدنية والعسكرية، بينما يتم انتخاب الثلاثة الآخرين من بين النواب في الولاية. انظر: العزير، م.س، ص 256.

[95] وتقوم هذه الهيئات بدور التفتيش الدوري على المحاكم، ومعرفة أداء المأمورين، والتحقق من صحة إجراءات المحاكمات، والتوفيق في جريان الأمور التحريريةالخ (الأرشيف العثماني – استانبول، نقلاً عن العزيري، ص 256) (SD VESIK NO: 2254 VE 2264/32 VEV.A. HUS 810: 102/23)

[96]- سالناما اليمن، 1314هـ؛ العزير ، م س ، ص 262.

[97]- السجلات الشرعية هي التي تحتفظ بوثائق الأحوال الشخصية والعقود والأحكام الشرعية والقرارات والتعليمات ..الخ. انظر: طواف، م.س، ص 219- 225.

[98]- الذي كان سائد في عهود سابقة كالخلافة الأموية والعباسية وغيرها. انظر: اوجلي، م. س، ص 257 .

الشرع) عن إدارة العرف (السلطة التنفيذية- الوالي) الذي كان دوره تنفيذ الأحكام القضائية[99]. ويحسب للدولة العثمانية في ولاية اليمن - حينذاك - أنها شهدت حركة بناء لمقرات المحاكم في مركز الولاية ومراكز الألوية وبعض الأقضية، واستكمال البناء التنظيمي للجهاز القضائي، التي لا تزال بعض مآثره سائدة - بأسمائها وإجراءاتها وهياكلها - في النظام القضائي اليمني حتى هذه اللحظة[100].

**رابعاً/ المؤسسات الإدارية الخدمية والنافعة:**

وفقا للرؤية الإدارية الشاملة التي افرزتها الاصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، تبنت الدولة العثمانية الأداء التكاملي للأجهزة والوحدات الإدارية المختلفة، الذي يرى في المؤسسات الإدارية أنها وحدة متفاعلة لإنجاح المهام التي تقوم بها الدولة، وهي منهجية إدارية حديثة سماها رواد الإدارة سلسلة القيمة[101]. وعليه سيتم تناول أهم المؤسسات الإدارية والخدمية كالإنشاءات والزراعة والتجارة والصناعة والإدارة المالية والتعليم والثقافة والتلغراف والصحة، بناء على هذه المنهجية، وذلك على النحو الآتي:

وضعت الدولة العثمانية خطة شاملة لتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية اليمن، لا سيما وأن لديها مقومات كثيرة - كما ذكر سابقاً - يمكن أن تسهم في نهضة اليمن واستقراره. ففي المجال الزراعي اعتمد قانون الزراعة الخاص بالأراضي، وأنشئت وحدة الزراعة وشرعت بتنفيذ خطط لتأهيل المزارعين واعتماد أساليب جديدة لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني في اليمن، حيث أدخلت العديد من المحاصيل كالأرز والكرنب والقرنبيط والبنجر والفراولة، بالإضافة إلى تحسين إنتاج البن وست أنواع من الذرة، وكذلك الشمام الذي كان يصدر إلى إيطاليا[102]. وبهدف تشجيع المزارعين - على زراعة البطاطس - تم إعفائهم من العشور، وإنشاء غرفة تجارية لمنتجي البن لحمايتهم من جشع التجار والسماسرة في عام 1899م[103]. كما اتخذت عدة إجراءات لزيادة الدخل وتحسين ايرادات الولاية مثل تجويد أساليب الزراعة

---

[99]- اوجلي، م.س، ص 457.

[100]- من أبرز الهياكل التي لا زالت موجودة: المحكمة الابتدائية، ديوان الاستئناف، التفتيش القضائي ..الخ.

[101]- سلسلة القيمة تقضي بأن مخرجات ادارة معين هي مدخلات للإدارة التي تليها، على سبيل المثال الزراعة لا يمكن أن تحقق إنتاجية في ظل انعدام انشاءات وبنى تحتية كالطرق ووسائل المواصلات والتجارة لن تنهض في ظل عدم وجود محصولات جديدة. عبدالحميد حميد محمد، أثر ادارة الجودة الشاملة في اداء المنظمات الصناعية في اليمن، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم، 2012م، ص 33.

[102]- تحدث مصطفى بك الذي كان يعمل قائم مقام قضاء قعطبة، عن خصوبة الارض في اليمن وامكانية زراعتها ثلاث مرات في العام. انظر: زكريا قورشون، مشاهدات مصطفى بك بن مصطفى قائم مقام قضاء قعطبة، كتاب: ندوة حوال اليمن في العهد العثماني، م.س، ص 123- 141.

[103]- يلدريم واخرون، م.س، ص 61-109.

والتجارة، وإيجاد فرص لتسويق المنتجات وتصديرها داخلياً وخارجياً، وتنظيم الإجراءات والعلاقات التجارية، وصولاً إلى تحقيق النهضة الشاملة104.

أما وحدة الإنشاءات فقد وضعت خططا للبنى التحتية بالتنسيق مع وحدة الزراعة والبلديات والوحدات الخدمية الاخرى، فشرعت ببناء السدود والسواقي والحواجز المائية وحفر الآبار، وشق الطرقات وبناء الأسوار الحكومية وصيانتها وتزيين الشوارع وبناء الحمامات البخارية والبساتين، ومد السكك الحديدية105، بهدف تنشيط التجارة و الصناعة والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، وتطوير المدن وتعزيز سيادة الدولة وبسط الخدمة للمجتمع من خلال تشييد المباني الخدمية الحكومية كالذي بني في جزيرة كمران لاستقبال حجاج الهند 106.

أما المجال الصناعي ـ التي كان للدولة العثمانية ابعاد جيوستراتيجية في تفعيلها، فقد شهدت اليمن بدايات لحركة صناعية بسيطة تمثل بعدد من المنشآت الصناعية الصغيرة، واكتشاف البترول في قضاء اللحية لواء الحديدة الذي يعتبر أول اكتشاف للبترول في الجزيرة العربية107، وإنشاء مدرستين صناعيتين فنيتين في صنعاء وواحدة في الحديدة108.

ويتضح ـ مما سبق ـ مدى التكامل والتنسيق بين الوحدات المختلفة حيث أضحى نجاح وحدة إدارية ما مرتبط بتمام نجاح الوحدة الاخرى، بمعنى نتائج وانجازات وحدة الأشغال العامة هي عوامل نجاح لوحدة الزراعة والصناعة ومخرجاتهما مدخلات لوحدة التجارة والتصدير، وهي خطوة على طريق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في ولاية اليمن.

أما الإدارة المالية فقد قامت الدولة العثمانية ـ بجانب النظام الذي كان سائداً في الماضي ـ بتطوير نظام مالي دقيق، يؤمن الحفاظ على المال العام، حيث كان هناك موازنة سنوية لولاية اليمن تشمل الإيرادات والمصروفات، ويتم اقرارها من مجلس إدارة الولاية بعد فحصها من قبل الهيئات الاستشارية والمالية والتشريعية المركزية ثم يصدر بها قانون ضمن الموازنة السنوية العثمانية العامة، ويتم توزيعها عبر مجالس الإدارة ابتداء بمركز الولاية ثم الألوية والأقضية، ويتم مراقبة السجلات والدفاتر ولا يسمح بتجاوز بنود الموازنة، ويتم إعداد تقارير حسابية

---

104 م.و. ث، الأرشيف العثماني، م1، 13/ 1؛ العزير، م.س، ص 171.

105 ـ يعد من أهم المشاريع العثمانية الاستراتيجية في ولاية اليمن في العهد الثاني، وقد اشترط السلطان على الشركة المنفذة توظيف اليمنيين في هذا العمل، وقد تم مد سكة الحديد من الحديدة وحتى منطقة باجل ولمسافة حوالي خمسين كيلو متراً، وتحركت أول قاطرة في هذا الخط في افتتاح رسمي، لكنها ـ للأسف ـ توقفت ولم تشهد اليمن خدمة القطار حتى هذه اللحظة. انظر: العزير، م.س، 358؛ يلدريم واخرون، م.س، ص 212.

106 ـ يلدريم واخرون، م. س، ص 286.

107 ـ العزير، م.س، ص 214.

108 ـ على هود باعباد، التعليم في الجمهورية اليمنية، ماضيه حاضره مستقبله، ط 5، منشورات جامعة صنعاء، د.ت، ص 73- 74.

وحساب ختامي، ودورات تسليم بين الموظفين الماليين، يصادق عليها قائم مقام والمتصرف والوالي، وكانت كل هذه الإجراءات المالية بما فها الايرادات والمصروفات، تتم وفق آليات واضحة، بما في ذلك الأوقاف ومداخيلها ومجالات صرفها109.

أما التعليم فقد ظل في ولاية اليمن معتمداً على الطرق التقليدية في الكتاتيب التي تُعلم - في الغالب - القرآن الكريم، لكن هذا الوضع بدأ يتغير في العهد العثماني الثاني لليمن، الذي شهد خطوات فعلية لتأسيس تعليم نظامي حديث110، حيث تم تعميم التعليم والمعارف111 وأضحى التعليم إلزامياً ومجانياً بموجب مرسوم سلطاني112، وقد أثمر هذا التوجه نمواً في الإقبال على التعليم العام وفقا لنظام التعليم العثماني113، وكذلك التعليم التخصصي114 وتأسست في مركز الولاية وحدة إدارية للتعليم، ووحدات نظيرة لها مراكز الألوية وبعض الأقضية 115، وانتشرت عشرات المدارس الابتدائية والاعدادية والمكتبات الرشدية في الولاية116. وبهدف إيجاد طبقة صناعية من أبناء اليمن، تم إنشاء مدرسة صناعية في صنعاء والحديدة عام 1901م، ومدرسة صناعية في تعز117، وتوفير المدرسين والآلات والمكائن اللاّزمة118. كما فتح دار للمعلمين

109- الأرشيف العثماني استنبول، SD VESKI A 2253/26 ؛ العزير ، م.س ، ص 122- 125-183-346-350.

110- صدر نظام المعارف العمومية عام 1286هـ/ سبتمبر 1869م، وضم (198) مادة تناولت التعليم بكافة مجالاته ومؤسساته. انظر :الدستور م 1، ص 165-189، انظر النجار، م.س، ص 420- 421.

111- م.و.ث. الوثائق العثمانية، م1، 1/13.

112- علي بن عبدالله الارياني، الدرر المنثور في سيرة الامام المنصور، تحقيق: محمد عيسى صالحة، دار البشير، عمان، 1996م، ص 48.

113 تم إنشاء مجلس المعارف في مركز الولاية لتحديد السياسة التعليمية، وكذلك مديرية المعارف في مركز الولاية والألوية للإشراف على التعليم والمكتبات وتنفيذ القوانين ورفع التقارير السنوية عن أحوال التعليم، والاشراف على ميزانية المعارف، وتحديد الجداول والمناهج الدراسية. انظر: الدستور، ترتيب أول، ج1، ص 631، الأرشيف العثماني، تصنيف رقم:RES117/N4, YA ؛ العزير، ص216 -218.

114- إيفاد الطلاب المتميزين للدراسة في استنابول في المكاتب العالية في مجالات الهندسة والطب والقانون والصنائع والمجال العسكري مع منحة مالية لكل طالب. انظر: الأرشيف العثماني .. – Y MTV 298180 I VE 2601108VE YA HUS 279/48؛ العزير، م.س، ص 218.

115 - سالناما اليمن ، 1311هـ ، ص 250- 298.

116- العزير، م.س، ص 215.

117- محمد عقلان علي الحمادي، الحياة العلمية في اليمن في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة صنعاء، 2008م ، ص 179.

118- مجهول، حوليات يمانية، تحقيق: عبدالله الحبشي، وزارة الاعلام والثقافة اليمنية، د.ت، ص 604.

في عام (1895 – 1315)، ومدارس لتعليم الأيتام والبنات، ومدرسة عسكرية تؤهل للكلية الحربية في استانبول، والمدرسة الرشدية لتخريج الموظفين119.

ومن منطلق حرص الدولة العثمانية على نشر الوعي في المجتمع ونشر الثقافة، أنشئت مطبعة في ولاية اليمن(مطبعة الولاية)، عام 1872م، كأول مطبعة في الجزيرة العربية، وعُين لها إدارة خاصة تضم مدير ومحررين ومترجمين120، وأصدرت عن المطبعة صحيفة (صنعاء) التي كانت توزع مجاناً، كما كانت تصدر نشرة (يمن) بأوراق صغيرة وربما كانت قبل إنشاء المطبعة121. وقد كان لهذا التوجه الرسمي أثره في توعية اليمنيين ونشر ثقافة المدنية الحديثة عبر التعليمات والأنظمة التي كانت تُنشر في صحيفة صنعاء122، لكن هذه المطبعة توقفت بعد رحيل العثمانيين عام 1918م، وتوقفت بعدها حركة الطباعة123.

أما وحدة البريد التلغراف فقد كانت ضمن أهم الخدمات العثمانية على المستوى الإداري والاستراتيجي، حيث أصدر نظام إدارة البوسطة الاساسي 1869م، وتشكلت وحدة البريد والتلغراف بمراكز الولايات والألوية، وكانت تتكون من مدير ومفتش وعدد من الموظفين124 كما تم مد خطوط الاتصالات الحديثة ( صنعاء - عسير – الحديدة) عام 1899م، وخط (صنعاء – تعز) عام 1901م، واعتماد مصاريف التأسيس والصيانة125، وكان العثمانيون يحرصون على إنشاء هذه الخدمة في المناطق الاستراتيجية بناءً على الحاجة ودرجة الأهمية، وتؤكد الوثائق - على سبيل المثال - إنشاء وحدة في المخا وباب المندب، نظراً لأهميتها في تعزيز أمن ذلك الممر الدولي الذي حاول الغزاة - مرات عديدة - السيطرة عليه. ولحرص الدولة العثمانية على تعزيز المدنية وتحقيق الأمن، شهدت ولاية اليمن ظهور هذه الخدمة - بصورة عامة - وأصبحت من أهم الخدمات العامة في المنطقة126.

وفي هذا الإطار، شهد المجال الصحي اهتماماً كبيراً من قبل الدولة العثمانية، فعلى المستوى التنظيمي صدر أول قانون خاص بالحجر الصحي عام 1838م، وتوج بنظام الإدارة العمومية الطبية عام 1871م ، الذي شمل بناء النظم الإدارية الحديثة الخاصة بالرعاية

119 - باعباد، م. س ، ص 73- 74.

120- سالناما اليمن ، 1299هـ ، ص 87.

121- عبد الله يحيى الزين، اليمن ووسائله الاعلامية، ط2،دار الفكر المعاصر، بيروت، 1985م، ص 25- 35.

122- اباظة، م.س، ص 417.

123- عواطف ، م.س ، ص 14.

124- سالناما اليمن، 1311 هـ .انظر ايضا عبد الكريم على العزير، م.س، ص 216.

125- يلدريم وآخرون، م.س، ص 286.

126- سالناما اليمن، 1311 هـ ؛ العزير، م.س، ص 216.

الصحية127. وبموجب هذه الأنظمة تم تشكيل مديرية للصحة في مركز ولاية اليمن 128 وفي مراكز الألوية وبعض الأقضية129، وشرعت الدولة العثمانية ببناء أول مستشفى عام 1899م وبناء المراكز الصحية، لتقديم الخدمات الصحية للسكان والرقابة على الشؤون الصحية130، وكذلك التأهيل المهني في مدارس طبية متخصصة131، لتوفير الأطباء والقابلات والممرضين. ورغم استكمال بعض البنى التنظيمية الصحية وبروز هذه الخدمة ـ إلى حدٍ ما ـ في الولاية، لكنها ظلت عاجزة عن استكمال بنيتها الإدارية والمهنية بسبب ندرة العاملين المتخصصين في هذا المجال، وظل التدريب ـ رغم الصعوبات والتحديات ـ والتأهيل مستمر على المستوى المحلي ، وشهدت اليمن ـ آنذاك ـ نماذج لأطباء يمنيين ماهرين.

وبناء على ما سبق، يتبين أن الإدارة العثمانية للمؤسسات اعتمدت منهجية إدارية حديثة نسبياً، تجسدت بمسارات مهمة، أولها البناء التنظيمي ثم البناء الإداري والمهني، وكذلك توفير الموارد والإمكانات المطلوبة، وأخيراً عملية الرقابة ووسائلها. ورغم أن الدولة العثمانية استكملت ـ بشكل كبير ـ البناء التنظيمي الشامل للقوانين والأنظمة واللوائح المنظمة لكافة شؤون الحياة المدنية والعسكرية، لكن هذا التطور في البناء التنظيمي لم يواكبه تطور ـ بنفس السرعة ـ في الجانب الإداري ونظام الحكم لاعتبارات كثيرة، أبرزها العشوائية في تنفيذ اللوائح واستمرار تسلط بعض الموظفين والأعيان الذين تم تعيين ذويهم في الوحدات الحكومية الجديدة، وحالة الصراع وعدم الاستقرار التي أعاقت هذا المشروع. ولكن يظل هناك خصوصية لولاية اليمن التي شهدت اوضاعاً صعبة قبل دخول العثمانيين، وتجعل الكثير منا يقبل بما وصلت إليه الإدارة العثمانية في اليمن، قياساً بما كانت عليه قبل دخولهم وما شهدته اليمن ـ بعد رحيلهم ـ من تدهور عم مختلف مجالات الحياة.

---

127 ـ تم إنشاء الإدارة العامة للأمور الصحية بتاريخ 7 جمادى 1331هـ ومن ثم نظارة الصحة عام 1334هـ، والقوانين واللوائح وتحديد المهام والوظائف وإجراءات العمل، وطرق الرقابة والتفتيش، وقوانين التوظيف، والهياكل الإدارية والتشكيلات الإدارية من الولايات. إنشاء مجلس الصحة الأعلى، إنشاء هيئة التفتيش الصحي، دائرة الصحة العامة ومديرية الصحة في الولايات والألوية والأقضية. انظر: الدستور ، م2، ص 337- 811.

128 ـ تتولى هذه المديرية الإشراف الصحي والوقائي، والإشراف على الطب الشرعي، وإعداد الإجراءات اللازمة لمكافحة الأوبئة والوقاية منها، والرقابة والتفتيش على المرافق الصحية وأداء العاملين. انظر: الدستور ، م2، ص 337- 811؛ العزير، م.س، ص 128.

129 الدستور ـ ترتيب ثاني ج1982/8، ص 666 – قانون تشكيلات نظارة الصحة رقم 326، تاريخ 7 جمادى الأولى 1334هـ، قانون تشكيل نظارة الصحة، المادة (41)، انظر العزير، م.س، ص 128.

130 سالناما اليمن ، 1311هـ ، يلدريم واخرون، م.س ، ص 109 ؛ العزير، م.س، ص 219.

131 ـ تم إنشاء الإدارة العامة للأمور الصحية بتاريخ 7 جمادى 1331هـ ومن ثم نظارة الصحة عام 1334هـ، والقوانين واللوائح وتحديد المهام والوظائف وإجراءات العمل، وطرق الرقابة والتفتيش، وقوانين التوظيف، والهياكل الإدارية والتشكيلات الإدارية في الولايات، وإنشاء مجلس الصحة الأعلى، وهيئة التفتيش الصحي، ودائرة الصحة العامة ومديرية الصحة في الولايات والألوية والأقضية. انظر: الدستور ، م2، ص 337- 811.

## 2- الإدارة العثمانية في قضاء الحجرية

يعد قضاء الحجرية من أهم أقضية لواء تعز في العهد العثماني الثاني، وقد أولاه العثمانيون اهتماماً خاصاً لاعتبارات كثيرة، سيتم تناولها في هذا المحور الذي سيتطرق إلى أهمية قضاء الحجرية والتقسيم الإداري للمناطق المكونة له، وأبرز المؤسسات الإدارية التي سادت فيه.

### 2-1 قضاء الحجرية ( الموقع والأهمية)

الحُجرية منطقة جبلية واسعة تقع شمال عدن وجنوبي لواء تعز وجنوب غرب اليمن، ولفظ الحجرية اسم يطلق على قبائل العرب، وتعد من أكبر الأقضية من حيث المساحة والسكان، ومركزها الإداري مدينة التربة[132]. تمتلك الحجرية أهميةً تاريخيةً وجغرافية واجتماعيةً واقتصاديةً، فهي من حمير وأصلها بلاد المعافر[133] نسبة إلى المعافر من يعفر بن الحارث، واحتضنت مدينة السواء التي كانت عاصمة لمملكة المعافر[134]. وتمتلك الحجرة أراضٍ واسعة وأودية خصبة صالحة للزراعة والرعي، وفيها قلاع وحصون تاريخية منيعة أشهرها قلعة المقاطرة والدملؤة[135]. ويميل سكان الحجرية للتحضر وطلب العلم، وتأثرهم بالعثمانيين الذين كان لهم وجوداً فاعلاً في المنطقة، ففيها متعلمون وإداريون أرقى من الحكام الذين أتوا لحكمهم بعد خروج العثمانيين من اليمن[136]. ويرى مؤرخون بارزون في الحجرية وأبناؤها أنهم فرض على وحدة اليمن[137]، لوسطيتهم[138] وفرادة موقعهم الجغرافي وعمقهم في اليمن، فكما تمتلئ بهم عدن، تفيض بهم صنعاء، لزخم نشاطهم الإنساني[139]. كما تعد الحجرية ـ أيضاً ـ بوابة

---

132 ـ مدينة التربة تقع جنوب شرق مدينة تعز وتبعد عنها مسافة 45 كم، واسم التربة نسبة إلى تربة الشيخ الطيار وهي من قرى مخلاف (ذبحان) ومن أعمالها عزلة سامع، وبني يوسف، والصلو، قدس، السواع والزعازع، القبيطة وجبل حبشي وناحية المقاطرة، والشمايتين. انظر: يمن سالناما، 1308هـ، ص 265-266، الحجري، م.س، ص 333-335.

133 ـ محمد أحمد الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها، ج2، مج2، تحقيق إسماعيل بن علي الأكوع، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ط2، 1996م، ص 232-422.

134 ـ إليها ينسب عبدالملك المعافري الذي دخل الاندلس مع طارق بن زياد، ومن فضائلها ـ أيضاً ـ ابن هشام صاحب السيرة. انظر: الحجري، م.س ، ص 232-422

135 ـ عبد الرحمن طيب بعكر، ثمانون عاما من حياة النعمان، د.ن، 1990م، ص 23.

136 فرانسوا لورغا، نادية ماريا الشيخ ، مذكرات أحمد محمد نعمان، سيرة حياته الثقافية والسياسية، مراجعة على محمد زيد، مكتبة مدبولي، القاهرة،2003م، ص123.

137 ـ يقولون أن الحج فرض على الناس وأهل مكة فرض على الحج لحاجة الحجيج لهم، فكذلك نقول أن الوحدة فرض على اليمنيين، وأهل الحجرية فرض على هذه الوحدة. انظ: بعكر، م.س، ص 11.

138 ـ وفوق هذا، ميزة الوسطية فلا تتوفر لمكان آخر فهم وسط بين الشمال والجنوب. انظر: بعكر، م.س، ص 11.

139 ـ بعكر، ن.س، ص 11.

استراتجية داعمة لمناطق الجنوب وخاصة لحج وعدن، فضلاً على امتلاكها لمخزون بشري مثقف ومتعايش140 تجاوز المليون نسمة حالياً - أي ثلث سكان محافظة تعز، كما يميل سكان الحجرية للنشاط الاقتصادي والتجارة والهجرة فهي تحتضن بيوت تجارية كبيرة - داخلياً وخارجياً - لا تزال حاضرةً حتى اليوم، وهي حاضنة المفكرين والسياسيين المؤثرين، من كان لهم الدور البارز في التغيير والتحرر من الاستبداد والاستعمار141. ومن منطلق هذه الأهمية، اختص العثمانيون قضاء الحجرية ببعض المميزات - كما ورد في بعض الوثائق142 - تقديراً لأهميتها وتعزيزاً للعلاقة بينها وبين سكان المنطقة الثابتين في ولائهم للدولة العثمانية كما سيأتي143.

**2- 2 التقسيم الإداري لقضاء الحجرية**

حرص العثمانيون على تقسيم مناطق قضاء الحجرية وفق معايير دقيقة تضع في الاعتبار كل العوامل والمعطيات التي تؤمن الاستقرار في المنطقة، وعليه فقد تم تقسيم قضاء الحجرية إلى (5) نواحي كبيرة تمتد إلى حدود محافظة لحج جنوباً وحتى حدود قضاء المخا غرباً ومركز مدينة تعز شمالاً وشرقاً، وهي على النحو الآتي144:

أ- ناحية الحجرية وتضم التربة (مركز القضاء)، قارع، شرجب، وادي ورزان، هموم، الأحكوم، نورب، ذوباب.

ب- ناحية القبيطة : نفس القبيطة، حريوه، تعزه، وادي منار، جبل راوح، نوبة مهدي.

ج- ناحية المقاطرة: رأس عار، وادي اليمن، جبل مراس، تورات حقابية، وادي معان، جبل طلاع، الزريقة، وادي ملح، جبل زيد، فقران وادي الأحكوم، المفاليس، سعدة، جبل غادين

د- ناحية جبل حبشي: جبل حبشي، بني علوان، بني يوسف، بني حماد، دار شوتر.

---

140 - تمثل بعلاقات المصاهرة بين أبناء الحجرية وبين العثمانيين - على سبيل المثال - بيت اليعقوبي الذي ورد اسمه في سالناما 1308هـ ، ص 140- 141 .

141 - بعكر، م.س، ص 11- 23

142- انظر الملحق رقم ( 1 ). وثيقة عثمانية تبين أسماء الوفد الذين قابلوا السلطان عبد الحميد ممثلين عن قضاء الحجرية – لواء تعز.

143- اختصت الدولة العثمانية قضاء الحجرية بالعديد من المزايا وكان أبرزها تعيين ثلاثة يمنيين في منصب قائم مقام، وتخصيص قضاء الحجرية بثلاثة أعضاء من أصل (7) أعضاء عن لواء تعز كممثلين ضمن وفد أعيان اليمن الذين قابلوا السلطان عبد الحميد عام 1325هـ ، وهم أحمد نعمان والمعلم عمرو مصلح ومحمد أمين الذي خاف البحر وعاد من الحديدة ووكل عبدالرحمن القريني بدلاً عنه. الأرشيف العثماني، اليمن في العهد العثماني، رقم: 92، ص 381.

144 - انظر سالالناما اليمن، 1311هـ، ص 154- 155؛ حسين عبد الله العمري، الحضارة الإسلامية في اليمن، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والعلوم (إيسيسكو)، الرباط، ط1، 1993م، ص 250.

هـ- ناحية الحواشب: رخاء، قدام، ماذقي، مشععة، وادي مبدأه، دار شعبان، دار سوار، طنب علوي، وادي رجم، الفجرة لكمة الحجيري.

ومن المفيد القول بأن التقسيم الإداري لمناطق الحجرية لم يكن ثابتاً، فقد خضع لتغييرات عديدة. ويعد التقسيم السابق الأبرز من بين الكثير؛ كونه استند على نظام الولايات ووضع الاعتبار للمعايير التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية والقبلية..الخ الخاصة بهذه المنطقة، وتجلى ذلك من خلال اختيار مدينة التربة كمركز إداري لقضاء الحجرية، مقدراً رمزيتها التاريخية وتوسطها لجميع النواحي المكونة للقضاء، وأهليتها للتطوير وإنشاء بنية تحتية تعزز نظام الحكم، وكذلك التقارب والتجانس والتداخل في القربى والأرض والعادات والتقاليد، وسهولة المتابعة والسيطرة وتوفر بعض الطرق المؤدية إليها، وقد أوجد هذا التقسيم استقراراً ـ ضمن عوامل كثيرة ـ في المنطقة وخفف من حدة المشكلات القبيلة والخلافات البينية التي كانت تنشب ـ أحياناً ـ بين أبناء هذه المناطق.

### 2-3 المؤسسات الإدارية في قضاء الحجرية

تعد الإدارة العثمانية في قضاء الحجرية امتداداً للنظام العام الذي استند على لائحة الإدارة العمومية للولايات الصادرة عام 1871م. ومن منطلق حرص الدولة العثمانية على تنفيذ القوانين والأنظمة الإدارية، شرعت بتشكيل أهم المؤسسات الإدارية والخدمية في قضاء الحجرية، لتأمين إدارة عصرية حديثة تعزز الشراكة المحلية والتنمية الاجتماعية. وقد تم تشكيل الجهاز الإداري العام والوحدات الإدارية والخدمية في قضاء الحجرية بمدينة التربة بما فيها مجلس إدارة قضاء الحجرية، والمحكمة، وأجهزة إدارية بسيطة في كل ناحية والتي تتكون من مدير الناحية ونائب وكاتب، أما في العزل والقرى التابعة لكل ناحية فكان يتم تعيين أحد الوجهاء من أبناء المناطق ذاتها145.

وسيتم تناول أهم المؤسسات الإدارية (المدنية) الفاعلة في قضاء الحجرية ـ بصورتها البسيطة ـ وأهم القيادات الإدارية المحلية المؤثرة التي شاركت في إدارة الشأن العام بكفاءة في ظل الدولة العثمانية ومؤسساتها الإدارية المختلفة، بطريقة تتناسب مع طبيعة القضاء (الحجرية) كوحدة إدارية اصغر من اللواء، من حيث حجم الوحدة الإدارية ودرجة أهميتها ووفقا للمعطيات التي توفرت للباحث. ويمكن إبراز أهم المؤسسات الإدارية في قضاء الحجرية على النحو الآتي:

145 ـ سالناما اليمن، 1305هـ، ص 110- 115.

### 1-2-3 مؤسسة قائم مقام قضاء الحجرية:

يعد منصب قائم مقام أعلى منصب إداري في قضاء الحجرية، ويتم تعيينه من قبل الحكومة المركزية146، ويشرف عليه متصرف اللواء، ويقوم قائم مقام بالعديد من المهام فهو المسؤول المباشر أمام متصرف اللواء عن الأمور الأمنية والمدنية والمالية، وعليه تنفيذ كافة الأوامر والتعليميات الواردة له من المتصرف، والتفتيش على أعمال النواحي وترشيح مدراء لها، ورئاسة مجلس إدارة القضاء وتنفيذ كل القرارات الصادرة عنه147. وتؤكد الوثائق العثمانية أن منصب قائم مقام في قضاء الحجرية تعاقب عليه يمنيون من أبناء المنطقة، وكان أحمد قاسم أفندي أول قائم مقام يمني يتولى هذا المنصب، تلاه أحمد نعمان ومن ثم أخوه عبد الوهاب نعمان الذي كان آخر قائم مقام لقضاء الحجرية حتى خروج العثمانيين من اليمن. وقد أدارت هذه المؤسسة قضاء الحجرية ـ وفقا لنظام الولايات ـ ويحسب لها انجازات عديدة في المجالات التنظيمية والإدارية والتنموية والسياسية، تمثل ذلك بتطبيق الأنظمة والقوانين والعمل وفق الإجراءات الإدارية المعتمدة، وتفعيل دور المحكمة، وتفعيل الوحدات الإدارية والخدمية المهمة ـ بصورة نسبية ـ ويحسب لهذه المؤسسة دورها في إبراز الصورة المدنية المتحضرة لمدينة التربة (مركز قضاء الحجرية)، من خلال إنشاء العديد من المشاريع الخدمية والتنموية والمنشآت والمباني الحكومية، من أهمها مبني المجمع الحكومي148 الذي يضم مكتب قائم مقام وجهازه الإداري والخدمي ويتم من داخله إدارة الشأن العام لقضاء الحجرية، وبقي هذا المبنى بعد رحيل العثمانيين يستخدم كمقر إداري للقضاء حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين، إلى أن تم ـ للأسف ـ هدمه وبناء مقر جديد على أنقاضه، في ظاهرة مؤسفة لا تُقدر للتاريخ معالمه وآثاره الحضارية، ومن أهم ملامح أداء هذه المؤسسة تمكين السكان من المشاركة في الإدارة المحلية وتأهيلهم وظيفياً، الذي أدى إلى انتظام العمل الإداري، ودفع الجميع نحو التنمية الاجتماعية وتثبيت الأمن، وانعكس ذلك إيجابا في تعزيز سيادة وقدرة الدولة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ومما يقدر ـ تاريخياً ـ لهذه المؤسسة دورها المشرف في دعم الدولة العثمانية ودفع أبناء الحجرية للمشاركة في الحملة العسكرية العثمانية ضد الغزاة الإنجليز في لحج وعدن ـ كما سيأتي لاحقاً ـ ليؤكد هذا الموقف عظم العلاقة بين هذه المؤسسة والدولة العثمانية، ولعله تقدير لمواقفها الأخوية في حماية اليمن من الغزاة، وتعزيز وحدتها واستقرارها.

146 ـ المادة 43، نظام الولايات، ص 389.

147 ـ المادة 43، 53، نظام الولايات، ص 389-390

148 ـ انظر الملحق رقم (2) صورة تاريخية لمبنى المجمع الحكومي العثماني قبل الهدم.

ويعد دار قائم مقام من أبرز المعالم العثمانية في المدينة التي لا تزال شامخة ـ حتى اليوم ـ رغم تعاقب السنين وتعرضه للإهمال149، وهو من أهم المباني الحكومية ـ بعد مبنى المجمع الحكومي ـ التي انشأتها الدولة العثمانية في المدينة، وقد بني على النمط العثماني وبتصميم هندسي معماري من استانبول بطلب من قائم مقام الحجرية أحمد نعمان حينذاك، وقد استخدم هذا المبنى ـ بجانب استخدامه كقصر للضيافة وسكن لقائم مقام واسرته ـ لاستقبال الوفود الرسمية القادمة من الخارج، واستقبال بعض الاعيان ـ احيانا ـ لحل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم150، مما يؤكد أن هذه المؤسسة ـ وإن لم تكن ضمن جهاز اداري محدد، في حدود علم الباحث ـ لكنها في التاريخ الإداري تعد من أهم السياقات ـ ضمن عوامل اخرى ـ البيئية المؤثرة في الأداء الإداري خلال مراحل التطوير التاريخية المختلفة. ومن المفيد القول ، أن هذا المبنى ـ الذي يستخدم ـ حالياً ـ كسكن151 ـ ظل يؤدي نفس الدور في عهود الحكم التي أعقبت الحكم العثماني. فيما لا تزال هذه المدينة تفتقر إلى مبنى رسمي للضيوف أو لاستقبال الوفود الرسمية. لكن المؤسف أن هذا المبنى ـ من خلال الزيارة الميدانية والمعاينة المباشرة ـ مهدد بالانهيار بسبب التشققات وتسرب مياه الأمطار وسطوة عوامل الطبيعة الأخرى، فضلاً على الإهمال الرسمي الذي طال كثير من المعالم العثمانية التاريخية. وقد قامت إحدى المنظمات التي يديرها صاحب هذا البحث ببعض الاصلاحات العاجلة للمبنى كمبادرة مجتمعية لإنقاذ هذا المعلم التاريخي من الإنهيار، وهي دعوة للمبادرة لإنقاذ هذا المعلم التاريخي ودراسة مدى إمكانية تحويله إلى متحف وطني في المدينة بالتنسيق مع السلطة المحلية.

ومن اجل تعزيز الفهم الصحيح للإدارة ومؤسساتها في قضاء الحجرية خلال العهد العثماني الثاني، ينبغي تتبع السياقات التاريخية المادية والبشرية التي كان لها الأثر في رسم ملامح التحديث الإداري العام في قضاء الحجرية ومؤسساتها الإدارية والخدمية، ومن أهمها العنصر البشري الفاعل الأول في صنع التاريخ، والأصيل في صناعة الأحداث نفسها أو العوامل التي أدت إليها، وقد تضح من خلال هذا البحث، أن الإدارة العثمانية في قضاء الحجرية ـ رغم الصعوبات ـ تقدمت خطوات في مجال البناء التنظيمي للأجهزة والمؤسسات الإدارية، وما كان لذلك أن يحدث لولا جهود هذا العنصر الفاعل، ومن المفيد القول بأن إغفال دوره يعد ثلمةً كبيرةً في سياق التاريخ الإداري، وتنكراً لحقائق التاريخ ومعطياته، ولذا كان لا بد من إبراز الدور التاريخي للقيادات التي تولت مناصب رسمية آنذاك، لبلوغ الفهم الصحيح للإدارة ومؤسساتها في قضاء الحجرية. ويمكن استعراض أهم الشخصيات الإدارية المؤثرة ـ حسب علم

149ـ انظر الملحق رقم (3) صورة لمبنى دار قائم مقام الحجرية التقطت في سبتمبر 2107م

150ـ حسب رواية الشيخ عبدالرحمن نعمان احد احفاد قائم مقام الحجرية، في مقابلة اثناء الزيارة الميدانية للمنطقة والمبنى، بتاريخ 22 اغسطس 2017م.

151ـ يستخدم المبنى حالياً سكن لأحد أحفاد عبدالوهاب نعمان(آخر قائم مقام) في قضاء الحجرية الذي تولى هذا المنصب عام بعد مقتل اخيه أحمد نعمان 1333هـ .

الباحث ـ التي تولت منصب رفيع في قضاء الحجرية وهو أحمد نعمان قائم مقام قضاء الحجرية.

**2-1-2 أحمد نعمان بن مقبل علي**

هو أحمد نعمان بن مقبل علي152، أشهر أبناء نعمان وأكثرهم مكانة في العهد العثماني، ينتمي إلى أسرةٍ عريقة، اشتهرت بالنجابة والتفوق وجهادهم ضدّ المحتل الإنجليزي153، وولائها الكبير للدولة العثمانية الإسلامية. عَيّنت الدولة العثمانية أحمد نعمان ـ حينذاك ـ في منصب إداري بدرجة قومندان، ثم ترقى ـ فيما بعد ـ ليصبح المسؤول الأول في قضاء الحجرية بدرجة قائم مقام154. وقد اشتهر بالعديد من المناقب في المجال السياسي والإداري والعسكري، فقد كان ضمن أهم الشخصيات البارزة التي رشحها أبناء الحجرية ـ لرجاحته وحنكته وثقة الناس به ـ ضمن الوفد اليمني الذي زار الاستانة وقابل السلطان عبدالحميد الثاني155. وبعد توليه منصب قائم مقام قضاء الحجرية استطاع ـ بما يمتلكه من قدرات ـ تنفيذ مهامه بكفاءة، فقد ساهم في البناء التنظيمي والإداري لجهاز الحكم في قضاء الحجرية، وشجع السكان للمشاركة ـ من خلال التمثيل الشعبي ـ في التنمية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وحين احتل الإنجليز عدن، بادر لتلبية نداء الدولة للجهاد، فشحذ ـ ببلاغته وقوة تأثيره ـ همم أبناء الحجرية للجهاد ضد المحتل، وكانت من أسمى مناقبه ـ التي خلدها التاريخ ـ قيادته لقبائل الحجرية عام 1915م ، لمؤازرة الجيش العثماني ضمن حملة سعيد باشا ضد المحتل الإنجليزي بلحج156. حيث توزع أبناء الحجرية ـ حينها ـ إلى فرقتين ضمتا قبائل الحجرية وجبل حبشي والضباب من ضمن (7) مناطق شاركت في هذه الحملة، واحتشد فيها ما يزيد عن (80) الف من الباشبوزك أو المجاهدين الذين التقوا عن طريق عقان مع بقية الفرق من قبائل القماعرة ، وقبائل حوالي صبر تعز وقبائل العدين وقبائل جبلة وقبائل الحواشب، واستطاع العثمانيون في هذه الحملة تحقيق أهدافهم العسكرية في منطقة الجنوب157.

---

152ـ انظر ملحق رقم ( 4 ). صورة للشيخ أحمد نعمان قائم مقام قضاء الحجرية.

153ـ أحمد نعمان قائم مقام الحجرية والده نعمان مقبل الذي ينتهي نسبه إلى المنتصر المسعودي البناء، الذي قدم من بلاد خبان بوادي بنا إلى الحجرية، ولد في قرية ذو لقيان عزلة ذبحان قضاء الحجرية لواء تعز، وحين دخلت الدولة العثمانية تعز، جعلت أسرة النعمان في جوهر الاهتمام، حيث كانت محل تقدير من قبلها، وقد ولت بعض أبنائها في مناصب إدارية عليا في قضاء الحجرية. انظر: عبد الرحمن طيب بعكر، ثمانون عاماً من حياة النعمان، م. س، ص 22.

154 ـ بعكر، ن. س، ص 22 .

155 ـ بعكر، ن.س ، ص 22 .

156 ـ عبدالكريم أحمد مطهر، سيرة الامام يحيى بن محمد حميد الدين، ج2، د.ت، ص 248.

157 ـ سلطان ناجي، م.س، ص 81-85.

ويعد أحمد نعمان من أشهر الشخصيات التي تولت منصب قائم مقام ـ آنذاك ـ ، كونه شارك بفاعلية في معظم الأحداث المؤثرة في تاريخ اليمن عموماً وقضاء الحجرية خصوصاً، وكان له الدور في تعميق العلاقة مع العثمانيين التي وصلت إلى مستوى عالٍ من التقارب، وتؤكد الوثائق التاريخية أن والي اليمن سعيد باشا اختص قائم مقام الحجرية دون غيره برسالةٍ مؤثرةٍ قبل رحيله عن اليمن، ومما ورد في برقية الوالي التركي قبل استسلامه وجيشه للإنجليز:( مجبورون على ترك تربة اليمن المقدس، وإخواننا المجاهدين الذين اشتركوا معنا منذ أزيد من أربع سنين، فإذا تركنا هذا اليمن المقدس فإننا نتمنى لإخواننا الاتفاق وألا يقبلوا تولية النصارى، وأدعوا أي قوة وطنية يمنية لتستلم باب المندب منا قبل فوات الوقت)158. وبعد رحلة مليئة بالإشراقات، انتهت سيرة هذا القائد أحمد نعمان قائم مقام الحجرية بمقتله في منطقة الزملية عزلة الزعازع عام 1333هـ159، وتولى من بعده أخوه عبدالوهاب نعمان منصب قائم مقام قضاء الحجرية160، بينما تولى أخوه عبد القادر نعمان القيادة ضمن حملة سعيد باشا فسد الثغرة ونهض بالواجب161.

ومن المفيد ذكره، أن هناك ندرة في المراجع والمصادر التي تناولت التاريخ الإداري عموماً أو القيادات الإدارية المحلية خصوصاً، وقد واجه الباحث تحديات كبيرة لبلوغ المعلومة المفيدة لموضوع البحث، لكنه ـ رغم الصعوبات ـ اجتهد على مدى شهور للتحقيق الميداني المباشر للوصول إلى المعلومات والمعطيات التي تعزز موضوعية البحث ونتائجه.

### 3-2 -2 مجلس إدارة قضاء الحجرية

شهد العهد العثماني منذ ستينيات القرن التاسع عشر تطوراً في الأداء الإداري العام، وإنجاز التنظيم الإداري لجهاز الدولة بشكل تام ادارياً ومالياً ..الخ، وكان من أبرز نتائج ذلك التوجه الإداري، تشكيل مجالس إدارة في الولايات والألوية والأقضية وإشراك السكان في الحكم المحلي وتحمل المسؤوليات وفق أطرٍ تنظيمية محددة. ويعتبر مجلس إدارة قضاء الحجرية من أهم المؤسسات الإدارية التي تشكلت بموجب المادة (47) من نظام الولايات، وضم مجلس قضاء الحجرية (7) أعضاء بينهم (4) بالتعيين وهم ـ على سبيل المثال162ـ أحمد قاسم أفندي قائم مقام رئيساً، محمد أفندي نائباً، علي رضا أفندي مدير المالية عضواً، عثمان أفندي كاتب التحريرات عضواً، بينما هناك ثلاثة أعضاء منتخبين، وهم نعمان مقبل وحزام قائد وسلام قاسم،

158 ـ ناجي، ن.س، ص 71-86.

159 ـ مطهر، م.س، ص 248.

160 ـ لورغا، الشيخ ، م.س، ص 19.

161 ـ بعكر، م.س، ص 23.

162 ـ سالنامات اليمن لعام 1313هـ ، ص 542-556.

ويتم اختيارهم وفق شروط وإجراءات محددة، واجراءات إدارية نظمتها المادة (67) من الدستور163.

وتعد الانتخابات المحلية ـ رغم مآخذ البعض عليها ـ تجربة إدارية مبتكرة وجديدة بالنسبة للشعوب التي عانت من الاستبداد والتسلط قبل دخول العثمانيين وبعد رحيلهم وحتى اللحظة، ومنها قضاء الحجرية هذه المنطقة الريفية التي تبعد ألفي ميل عن استانبول، التي تعتبر التجربة الانتخابية العثمانية ـ قياساً بماضيها قبل العثمانيين أو بعد خروجهم ـ خطوة معتبرة في طريق المشاركة في الإدارة المحلية وقيمة مضافة للإدارة العثمانية التي ـ على الأقل أوجدت حراك شعبي حضاري للمشاركة في التنمية الاجتماعيةـ حققت الاستقرار في هذه المنطقة الريفية.

وفي السياق ذاته، ينبغي تتبع أهم القيادات الإدارية المنتخبة في قضاء الحجرية، ودورها الإداري ـ كشخصيةً محوريةً منتخبةً محلياً ـ في تطوير الأداء الإداري في قضاء الحجرية في إطار المهام الموكلة إليه في المجلس. ومن خلال بعض المعطيات والمعلومات التي توفرت ـ بصعوبة ـ للباحث يمكن إبراز أهم هذه القيادات المحلية ـ في حدود علم الباحث ـ وهو نعمان علي سلام مقبل (عضو مجلس إدارة قضاء الحجرية). يعد نعمان مقبل من أهم الشخصيات التي تم انتخابها لعضوية مجلس إدارة قضاء الحجرية، وهو من أبناء قرية حصبرة شرق مدينة التربة التي تبعد عنها مسافة (3 ) كم تقريباً164. وهو من الوجاهات المعتبرة محلياً، وتم انتخابه من قبل السكان ليكون مرشحهم للعضوية في المجلس. وبعد نجاحه في هذه الانتخابات مارس (مقبل ) مهامه وفق اللائحة التنظيمية، حيث كان له دور معتبر في تعزيز الأمن وإشراك المجتمع في التنمية ومعالجة النزاعات والمشكلات. ومن أبرز الإنجازات التي شارك في تحقيقها ـ وأبناء منطقته ـ الإسهام في توفير المياه لمدينة التربة وما جاورها من المناطق، من خلال إنشاء ساقية165 الماء166 ، بطول ( 12) كم تقريبا والممتدة من قرية شرجب حتى المدينة، وتصب

163 ـ أن يكون المرشح من تبعة الدولة وأن يجيد القراءة والكتابة وأن يكون من دافعي الضرائب. انظر: الدستور، م1، ص 392-394.

164 ـ ورد اسمه في سالناما اليمن لعام 1308هـ ص 140 - 141.

165 ـ انظر الملحق رقم ( 5 ).صور لما تبقى من ساقية الماء.

166 ـ الساقية: جمعها سواقي، وهي عبارة عن إحدى التقنيات التقليدية لتوصيل و نقل المياه من المصدر خاصةً حينما يكون بعيداً إلى مناطق الاحتياج، التي قد تكون أراضي زراعية، أو منشآت تخزين بالقرب من المباني التجمعات السكانية، ويتم بناؤها فوق سطح التربة وتبنى بالأحجار المدعمة بمادة الجير المخلوطة برمل أحجار الكوارتز. انظر: خليل قاسم محمد المقطري، النظم والتقنيات التقليدية لتدبير وتهيئة أراضي الأحواض الهيدروغرافية في المناطق الجافة وشبه الجافة، حالة عالية حوض وادي أريري- تازناخت/ ورزازات، أطروحة دكتوراه، غ.م ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، 2006م، ص171-178.

هذه الساقية الماء ـ على طول الطريق ـ داخل خمس برك167 كبيرة، وأهم تلك البرك المجاورة للمجمع الحكومي و لدار قائم مقام168، والبركة الأولى169 الكائنة في مدخل قرية بني غازي وأخرى جوار المسجد الكبير، وينتهي مصب هذه الساقية في بركة يستفيد منها أبناء قرية القحفة جوار مدرسة الفجر الجديد حالياً. وقد جُرفت هذه الساقية أثناء شق الطريق الذي يربط مدينة التربة بمدينة عدن، فيما لاتزال بعض آثارها ماثلة حتى اليوم في بعض المناطق. ورغم شحة المعلومات حول هذه الشخصية ـ لأسباب ذكرت سابقاً ـ ظلت الآثار الاجتماعية والإدارية لهذه الشخصية محفوظة في ذاكرة أحفاده وأبناء منطقته خالدة في بقايا آثار ساقية الماء التي تشهد له بعد مماته.

### 3- 2- 3 المؤسسات الإدارية والخدمية في قضاء الحجرية

شهد قضاء الحجرية ـ في العهد العثماني الثاني ـ توجهاً لبناء المؤسسات الإدارية تنفيذاً للأنظمة واللوائح الإدارية التي أقرتها الدولة العثمانية. وقد اخُتص قضاء الحجرية بتشييد أهم المباني الحكومية المطلوبة لإبراز مدنية هذه المنطقة وتعزيز الإدارة العصرية فيها، من أهمها مبنى المحكمة الابتدائية، ومبنى المجمع الحكومي ومبنى دار قائم مقام، والتي كانت كافية لاستيعاب المؤسسات الإدارية والخدمية وتوفير بيئة مناسبة ـ إلى حد ما ـ لنجاح عمل هذه المؤسسات، التي يمكن إبرازها على النحو الآتي :

**اولا/ المؤسسة القضائية:**

من منطلق أهميته في تحقيق العدل وتعزيز الحكم، أدركت الدولة العثمانية أهمية الإدارة وعلاقتها بالقضاء، ودورها في تحسين الأداء القضائي وتأمين العدل، فحسن الإدارة للجهاز القضائي سبيل لتحقيق العدل وحفظ الحقوق. ولذلك شرعت الدولة العثمانية بإقرار النظام القضائي الصادر في 13 محرم 1290 الموافق 13 آذار مارس1701873، وتنظيم الجهاز القضائي وفق رؤية أصيلة وحديثة ظل سارياً حتى نهاية الدولة العثمانية، وتشكلت ـ وفق هذا النظام ـ محكمة قضاء الحجرية وضمت قاضي شرعي ( رئيس) وعضويين وعدد قليل من الكتاب ومستنطق ومحرر للعقود في بعض الأحيان، وتؤكد التقارير العثمانية أن نائب قائم مقام ـ الذي يعد من كبار علماء القضاء ـ كان يقوم ـ أحياناً ـ بمهمة القضاء والإفتاء والحكم في مسائل

---

167 ـ البركة هي عبارة عن حوض مائي لتجميع الماء، وقد تكون مسطح مائي طبيعي، أو حوض يتم بناؤه ـ عادة ـ بالأحجار المدعمة بمادة الجير المخلوطة برمل وأحجار الكوارتز. وتستخدم البركة لاستقبال الماء فيها (من الينابيع أو السيول والأمطار) بغرض تخزينه واستخدامه للشرب أو الاستخدام أو ري المزروعات.

168- انظر الملحق رقم (6) صورة للبركة المجاورة لدار قائم مقام الحجرية، التقطت في سبتمبر 2017م.

169 ـ انظر الملحق رقم ( 7 ). صورة للبركة الأولى في مدخل قرية بني غازي.

170 ـ الدستور، م2، ص 642- 646

متعددة، في حال عدم توفر قاضي171. وبهذا يكون قضاء الحجرية من بين أهم الأقضية التي حققت خطوات مناسبة في مجال الإدارة القضائية، من حيث البناء التنظيمي والمؤسسي، وهذا يعني ـ من منظور إداري ـ توفر أهم عناصر الإدارة القضائية التي تؤَمن ـ ضمن عوامل أخرى ـ بيئة إدارية مناسبة لتسيير أمور القضاء وتبسيط الإجراءات الإدارية وحفظ الوثائق172 وتأمينها بطريقة يسهل الرجوع اليها وقت الحاجة173، وقد كان لتلك الإشراقات الإدارية القضائية ـ التي سادت حينها ـ الأثر في النظام القضائي اليمني الذي ساد بعد رحيل العثمانيين، حيث بقيت بعض ملامحه سارية حتى وقت قريب، ناهيك عن المبنى العثماني174 الذي ظل ـ بعد رحيل العثمانيين وإلى الآن ـ يستخدم كمقر وحيد للمحكمة الابتدائية في هذه المنطقة منذ قرن من الزمان، ولم تشهد المدينة أي استحداث أو تجديد له حتى هذه اللحظة.

**ثانياً/ و حدة الإنشاءات والخدمات النافعة:**

تعتبر هذه الوحدة من أهم التشكيلات الإدارية الخدمية التي برز أثرها في المجتمع المحلي، والتي شارك في عملها الأعضاء المنتخبين محلياً، حيث كان إسهامهم بارزاً في التحسين الحضري للمدينة، من خلال إنجاز العديد من المشاريع الخدمية والتنموية والاجتماعية في مدينة التربة، بالإضافة إلى مشاريع رصف175 شوارع المدينة وتأمين نظافتها، كالشارع العام176 المؤدي إلى مقر المحكمة ودار قائم مقام والسوق المركزي، الذي تم إنشاؤه إبان الحكم العثماني،

171 ـ سالناما الدولة العثمانية العلية لعام 1314، نقلا عن: العزير، م. س، ص 235.

172ـ انظر الملحق رقم ( 8 ). صورة لوثيقة توكيل شرعي ترجع إلى عام 1323 هـ- قضاء الحجرية – لواء تعز .

173ـ يؤكد ذلك ما أورده المؤرخ الموزعي ـ الذي عاصر العهد العثماني الاول في لواء تعز ـ عن وجود اجراءات شرعية دقيقة للتوثيق في العهد العثماني الاول ـ على سبيل المثال ـ يبتدأ بتصوير ونسخ الصكوك الشرعية ومن ثم تدوينها وحفظها في سجلات الدولة العثمانية الخاصة، مما يؤكد اصالة هذا التوجه عند العثمانيين. انظر: عبد الصمد بن اسماعيل الموزعي :الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، ط1، منشورات المدينة، صنعاء، 1986، ص 20.

174ـ انظر الملحق رقم (9). صورة لمبنى المحكمة – قضاء الحجرية – لواء تعز. التقطن الصورة في سبتمبر 2017م.

175ـ الرصف هي تقنية يتم فيها تغطية الطرق أو الشوارع بالأحجار بغرض تصريف المياه والوقاية من الفيضانات؛ كونها تسمح بنفاذ المياه بصورة يسيرة من بين الشقوق أو فواصل صفوف الأحجار التي تملئ بتربة رملية سلتية، والاستفادة من مصارف المياه على جوانبها في ري المزروعات. انظر: خليل قاسم المقطري، "البعد التاريخي لمخاطر الفيضانات والتهيئة المائية في مدينة تعز، من الدولة الرسولية إلى دولة الوحدة"؛ كتاب: تعز (عاصمة اليمن الثقافية) على مر العصور، مؤتمر دولي خلال يومي 25_27مايو، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، 2009م، ج 4، تعز، ص1413.

176ـ انظر الملحق رقم (10). صورة للشارع العام وسط مدينة التربة الذي تم رصفه في العهد العثماني التقطت الصورة سبتمبر 2017م.

ويزينه ـ عند المدخل ـ عقد معماري بديع بقي ماثلا حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، لكنه للأسف اندثر ـ كغيره من المعالم ـ بسبب الإهمال وعدم الصيانة.

**ثالثاً/ المؤسسات والوحدات الإدارية الاخرى**

لقد كانت الخدمات النافعة ضمن أهم الأولويات التي اهتم بها العثمانيون في العهد الثاني، على اعتبار أنها أساس لتحقيق الاستقرار وتعزيز السلطة. وكانت المؤسسات الإدارية في قضاء الحجرية تمثل حسب الحاجة إليها ودرجة أهميتها، فبعض الوحدات ـ على سبيل المثال ـ لم تكن مكتملة النصاب حسب اللائحة، بل كانت تُسكّن وظيفياً ضمن وحدات أخرى يقوم عليها موظف وفق مهام محددة. ويمكن استعراض هذه الوحدات ـ بصورة موجزة ـ وفق المعطيات والمعلومات التي توفرت للباحث، وذلك على النحو الآتي:

ـ وحدة التعليم: يعد قضاء الحجرية من أهم الأقضية التي كان أبناؤها يهتمون بالتعليم ، وكان الغالب فيها نظام الكتاتيب السائد حينذاك. وفي العهد العثماني الثاني اهتم العثمانيون بالتعليم النظامي في قضاء الحجرية، وتؤكد التقارير العثمانية وجود ـ ولو نسبيا ـ وحدة للتعليم، وكان ـ حينها ـ المعلم عمرو مصلح يعمل كمعلم أول في هذه الوحدة177. وأورد الأستاذ أحمد محمد نعمان178 في مذكراته أنه درس القراءة والكتابة والتحق بالمكتب الذي فتحه الأتراك في مدينة التربة ليتعلم الكتابة على يد الخوجه أحمد مقبل، مما يؤكد وجود مدرسة نظامية في الحجرية حينذاك 179؛ وأثناء الزيارة الميدانية التي قام بها الباحث للمنطقة، تبين وجود المكتبة التي كانت ملحقة بدار قائم مقام والتي كان يُدّرس فيها العلوم وفق المنهج العثماني180.

و في مجال الصحة برزت في قضاء الحجرية بعض الاهتمامات بمجال الصحة التي تشير إلى وجود طبيب في مدينة التربة ومركز لعلاج المرضى، ولم يتسنّ للباحث التأكد من ذلك من مصادر أدبية أو دراسات سابقة باستثناء الشهادات الميدانية من قبل الأهالي في المنطقة. وفي مجال الزراعة تؤكد التقارير اهتمام العثمانيين بهذا النشاط الاقتصادي المهم بعد إصدار قانون الأراضي عام 1858م، وضمن اهتمامهم بالزراعة في قضاء الحجرية قيامهم بإنشاء

177 ـ كان ضمن وفد أعيان اليمن المرشحين لتمثيل أبناء الحجرية ـ كما ذكر سابقاً ـ لمقابلة السلطان عبدالحميد الثاني عام 1907م. انظر: محمد بن حسين غمضان، رحلة أعيان اليمن إلى استانبول 1907م، تقديم عبدالله محمد الحبشي و حسني محمد دياب، دار السويدي، سورية، ط1 ، 2015م، ص 30- 31.

178ـ والده محمد نعمان الأخ الاكبر لقائم مقام قضاء الحجرية أحمد نعمان، ولد عام 1909م، تميز بالنبوغ والنجابة ، وتعلم القرآن والقراءة والكتابة والحساب، مكتمل الفهم متعدد المعرفة وأضحى من أشهر المفكرين والسياسيين اليمنيين، ومن رواد الحركة الوطنية اليمنية، ضد الاستعمار والاستبداد الامامي، تقلد العديد من المناصب بعد ثورة الـ 26 من سبتمبر 1962م. انظر: بعكر، م.س، ص 30.

179ـ لورغاء، الشيخ، م .س، ص123.

180 ـ وفق شهادة الشيخ عبدالرحمن نعمان، مقابلة بتاريخ 10 اغسطس 2017م.

السواقي والبرك التي تنقل وتخزن المياه لري المزروعات، وما ورد - أيضاً - في تقاريرهم السنوية أنها - أي الحجرية - تمتلك اراضي زراعية واسعة[181] وثروةً حيوانيةً كبيرةً[182].

ومن التشكيلات الإدارية المهمة التي برزت في قضاء الحجرية وحدة الأوقاف التي كانت ترعى العديد من الأوقاف التي يعود ريعها لصالح الخدمات العامة، وهذا يبين أن العثمانيين اهتموا - من وقت مبكر - بمجال الوقف وأوجدوا أسساً لتنمية الموارد وتعزيز الاستدامة في المؤسسات الخدمية، التي كانت تدار وفق أنظمة حديثة وإجراءات قانونية دقيقة[183].

وأما وحدة التلغراف فقد أكد الكثير ممن تم مقابلتهم وجود هذه الخدمة في أواخر العهد العثماني الثاني في قضاء الحجرية وظلت الأدوات الخاصة بجهاز التلغراف موجودة مع أحفاد احد الموظفين المحليين الذين عملوا في هذا المجال إبان الحكم العثماني حينذاك[184].

وختاماً، نود التأكيد بأنه لا يمكن القول بأن أي دولة أو أي حضارة عبر التاريخ - مهما بلغت من الرقي - كانت مثالية في إدارتها أو منزهة عن النقائص، وحياة الأمم - وإن كانت زاخرة - لا تخلو من المنعطفات في كافة المجالات، فكما كان للدولة العثمانية اشراقات، فهناك بعض المظاهر الإدارية السلبية التي أسهمت في إضعاف الأداء الإداري، كالمركزية المفرطة وبعض الممارسات الخاطئة من قبل بعض الولاة أو الموظفين أو الأعيان الذين كانت تعتمد عليهم الدولة العثمانية في إدارة شؤون الحكم وتتقاطع بعض مصالحهم مع التوجهات التطويرية الحداثية للدولة، وتجاوزهم للنصوص القانونية الذي انعكس عنه تجاوز الحق والوقوع في الظلم، وكذلك صراع الإرادات بين رواد التغيير ومعهم الدولة المركزية وبين المعارضين لذلك، ناهيك عن التحديات الخارجية التي ساهمت - بقوة - في وأد المشروع الإسلامي النهضوي الوحيد في المنطقة. ورغم ذلك، من الجدير القول بأن ما حققته الإدارة العثمانية في اليمن منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين أي بين ( 1871م وحتى 1918م) قياساً بالظرفية السياسية والاقتصادية لليمن آنذاك يعد - في مسار التاريخ الإداري العثماني - خطوة نوعية حديثة، وإنجاز إداري إيجابي يجسد سمو في الغاية وصدق في التوجه لدى الدولة العثمانية، لا سيما تعزيزها لوحدة اليمن وتأمين استقراره بعد التمزق والفوضى التي دمرت بنية اليمن في كل المجالات، وإسهام الدولة العثمانية في بناء وعي إداري عام بنظم الحكم ومؤسساته الإدارية

---

181- تزخر الحجرية بالعديد من الأودية منها: وادي البركاني ، واداي الضباب، وادي بني حماد، وادي حنا ووادي بني خولان، وادي العجب، وادي الحريبة، ومن المنتوجات الزراعية البن الذي يعد من أجود أنواع البن اليمن، وكذلك المانجو والجوافة والبصل والطماطم والثوم والحلبة وكذلك الذرة والسمسم ..الخ.

182- سالناما اليمن، 1305هـ، ص 91.

128 - في قضاء الحجرية توجد الكثير من أوقاف الدولة العثمانية التي كان ريعها يعود لصالح بعض الخدمات العامة، لكنها أهملت وتم الاستيلاء عليها في ظل غياب - مريب - للدور الرسمي. من شهادات ميدانية أثناء زيارة الباحث للمنطقة المبحوثة بتاريخ، 15 سبتمبر 2017م.

184- من واقع الزيارة الميدانية للمنطقة وشهادة سكان محليين، بتاريخ، 25 سبتمبر، 2017م.

الجديدة وتمكينها لليمنيين من ممارسة حقهم في الإدارة المحلية من خلال التمثيل الشعبي النسبي، والإسهام في تشكيل نخب سياسية وفكرية ناهضت الاستبداد وقادت اليمن نحو التغيير مستقبلاً، وتأسيساً لبناء فكر إداري حديث في اليمن خاصة والعالم الاسلامي بشكل عام.

**النتائج والتوصيات:**

1- أثبت البحث أن التقسيم الإداري - في ولاية اليمن ولواء تعز عموماً وقضاء الحجرية خصوصاً - تم وفق رؤية جيواستراتجية للدولة العثمانية في العهد الثاني، وأثبت - أيضاً - أن الإدارة العثمانية في اليمن نجحت في إيجاد البناء التنظيمي للمؤسسات والتأسيس لبناء فكر إداري حديث مستقبلاً.

2- برهن البحث أن قضاء الحجرية بلواء تعز احتل أهميةً إداريةً كبيرة عند العثمانيين اختص بها دون غيره من الأقضية بدليل تولى ثلاثة يمنيين منصب قائم مقام في قضاء الحجرية ومشاركة أبناء الحجرية في الإدارة المحلية من خلال أعضاء منتخبين في مجلس إدارة القضاء، برز دور بعضهم في التنمية الاجتماعية، ما يحيل على توجه جاد لدى الدولة العثمانية لتحقيق الاستقرار في اليمن عبر شراكة محلية فاعلة، ضمنت للأهالي الحق في إبداء الرأي والرقابة على الأداء الإداري، وبالتالي تعزيز مكانة الدولة العثمانية لدى أبناء الحجرية، واتضح ذلك - كما برهن البحث - في عدد من المجالات ذات الصلة إداريا عبر المشاركة، واجتماعيا عبر المصاهرة وبقاء أسر كعائلة اليعقوبي وخورشيد والاغا حتى الآن، وعسكرياً من خلال مشاركة أبناء الحجرية في حملات العثمانيين ضد الانجليز في لحج وعدن.

3- دلل البحث على وجود مؤسسات إدارية ورقابية وقضائية وخدمية في ولاية اليمن عموماً، انسجمت إدارتها مع مبادئ الإدارة الحديثة، وهو ما انعكس جلياً - كما أثبت البحث - على قضاء الحجرية من خلال وجود عدد من المؤسسات الإدارية أبرزها مؤسسة قائم مقام والمحكمة ومجلس إدارة القضاء وغيرها من الوحدات الخدمية، مع العلم أن بعض مقرات هذه المؤسسات لا تزال ماثلة حتى اليوم و يهدد بعضها الإهمال والانهيار. فيما دلل البحث - أيضاً - أن بعض ملامح الإدارة العثمانية - بأنظمتها واجراءاتها - ظلت سائدة في النظام الإداري في اليمن – لاحقاً - حتى وقت قريب بل بعضها حتي اليوم، مع عدم إغفال بعض الممارسات الإدارية الخاطئة والعوائق والتحديات الداخلية والخارجية التي أثرت سلباً على مستوى الأداء الإداري لتلك المؤسسات حينذاك.

**توصيات عامة:**

تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز العلاقات الأخوية التاريخية بين الاتراك العثمانيين وبين اليمنيين، وتجسيد التواصل الحضاري بين البلدين لتفعيل الهوية الإسلامية الجامعة على كافة المستويات وذلك من خلال الآتي:

1- تشجيع حركة البحث العلمي وتحفيز الباحثين لإنجاز أبحاث في مجال التاريخ الإداري العثماني في اليمن.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 29 | Hacariye Kazası Umûr-ı Diniyye Müderrisi el-Hacc Ömer Muslih | | | Yahya bin Ali, Ali bin Hasan, Ali Sabit |
| 30 | Hacariye Kazası'ndan eş-Şeyh Ahmed Numan | Şeyh-i mûmâileyh Hacariye Kazası'nda mine'l-kadîm eben an-ceddin hizmet ve sadâkatiyle müştehir Beytü'l-kâsım ailesinden olup sinîn-i adîdeden beri bulunduğu müte'addid nevâhî müdüriyetleri ile kaymakamlık vekâletlerinde ibrâz-ı hüsn-i hizmet ve sadakat eylemiş ve el-yevm kaza-yı mezkûr dahilinde mühim bir nüfuza mâlik bulunmuşdur. | | Hademesi Muhammed bin Ali, Sa'd Abdullah, Abdüşşükür |
| 31 | Hacariye Kazası ulemasından Abdurrahman el-Cerânî | | | Hademesi Abdullah Ali |

**الملحق رقم (1)**

**وثيقة عثمانية تبين أسماء الوفد الذين قابلوا السلطان عبد الحميد مثلين عن قضاء الحجرية – لواء تعز.**

2- ايجاد آليات للحفاظ على المنشآت والأوقاف العثمانية في اليمن كجزء من التراث الحضاري الإنساني وخاصة ترميم مبنى قائم مقام الكائن في مدينة التربة بصورة عاجلة قبل أن يتعرض للانهيار، وتهيئته ليكون متحفاً وطنياً في المدينة ـ بالتنسيق مع السلطة المحلية ـ كشاهد على التاريخ العثماني في اليمن.

3- تقديم كل التسهيلات للباحثين بما في ذلك المصادر والمراجع والوثائق ونشرها على نطاق واسع من خلال الطباعة والترجمة والنشر وإقامة المؤتمرات والندوات.

**الملحق رقم (2)**

**صورة تاريخية لمبنى المجمع الحكومي العثماني قبل الهدم.**

**الملحق رقم (3)**

**صورة لمبنى دار قائم مقام الحجرية التقطت في سبتمبر 2107م**

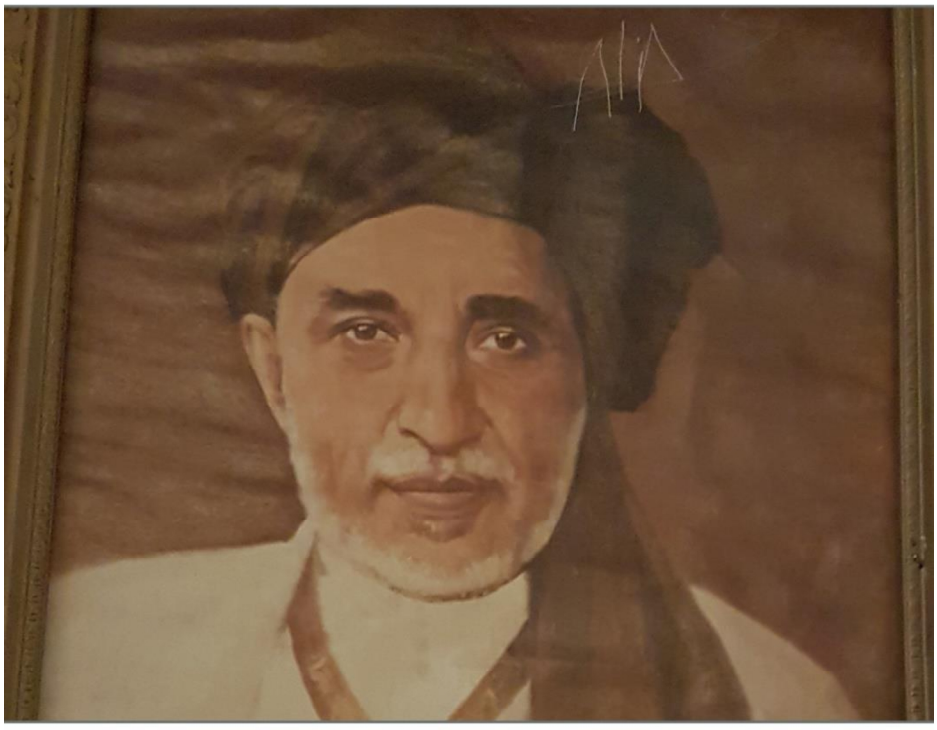

**الملحق رقم (4)**

**صورة للشيخ أحمد نعمان قائم مقام قضاء الحجرية.**

**الملحق رقم (5)**

**صور لما تبقى من ساقية الماء.**

**الملحق رقم (6)**

**صورة للبركة المجاورة لدار قائم مقام الحجرية، التقطت في سبتمبر 2017م.**

**الملحق رقم (7)**

**صورة للبركة الأولى في مدخل قرية بني غازي.**

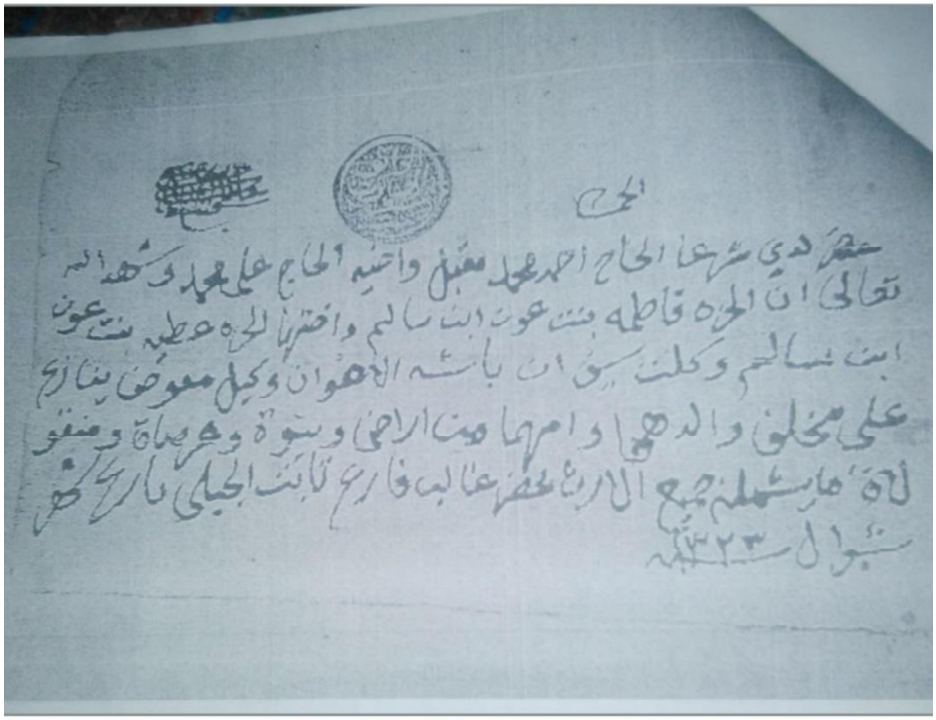

**الملحق رقم (8)**

**صورة لوثيقة توكيل شرعي ترجع إلى عام 1323 هـ- قضاء الحجرية – لواء تعز .**

**الملحق رقم (9)**

**صورة لمبنى المحكمة – قضاء الحجرية – لواء تعز. التقطت الصورة في سبتمبر 2017م.**

**الملحق رقم (10)**

**صورة للشارع العام وسط مدينة التربة الذي تم رصفه في العهد العثماني. التقطت الصورة سبتمبر 2017م.**